

مذكرات التنمية البشرية

٢٠٠٧-١٩٩٨

توثيق وتحليل التجربة الفلسطينية

د. نادر عزت سعيد

مذكرات التنمية البشرية توثيق وتحليل التجربة الفلسطينية (١٩٩٨-٢٠٠٧)

نادر عزت سعيد

تقديم: حسن البطل

تحرير لغوي: حسن البطل

مساعدة فنية: عماد الصيرفي

مساعدة إدارية: ألفت دار عثمان

حزيران ٢٠٠٧

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٧
برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

غزة
تلفاكس: ٨ ٢٨٢٨٨٨٤ (+٩٧٢)
٨ ٢٨٢٦٧٥٥ (+٩٧٢)

رام الله
هاتف: ٢٢٩٥٩٢٥٠ (+٩٧٢)
فاكس: ٢٢٩٥٨١١٧ (+٩٧٢)
ص.ب. ١٨٧٨ رام الله

بريد الكتروني : dsp@birzeit.edu
صفحة الكترونية: <http://home.birzeit.edu/dsp>

ISBN 978 - 9950 - 334 - 05 - 2

الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسات القائمة على تنظيم المشروع

قائمة المحتويات

٥	حسن البطل	في تقييم ما يشبه "الراصد التنموي"
١١	٢٠٠٧-١٩٩٨	مذكرات التنمية البشرية
١٣		ملحقنا؛ البدايات
١٥		تنمية أم قهقرة للتنمية؟
١٦		على هامش المجتمع
١٨		العنف والتنمية لا يلتقيان
٢٠		مؤتمر وطني شامل... قبل الانهيار
٢١	 والفقراء يضرسون!
٢٢		المتشائم... والبطل!
٢٤		المشروع الوطني والثورة التصحيحية
٢٦		الموقف الاستراتيجي
٢٧		الصغار والكبار
٢٩		لكي لا تدمر الحساسيات الضيقة العمل التنموي في فلسطين
٣١		ناحية حكر الجامع.. والتنمية القاصرة
٣٣		حتى تنجح لجنة التطوير الإداري في مهمتها
٣٥		كل تقرير ونحن بخير!
٣٧		الجوهر والقشور
٣٨		اللقاء بعد الافتراق
٤٠		بأم عيني..
٤١		البنية التحتية، أموال.. مستفيدون وخاسرون!
٤٣		البيت.. الحلم.. الوطن
٤٤		ما زلنا نتساءل؟
٤٥		حال القدس!
٤٦		روح عالية وعمل دؤوب
٤٨		نهج التنمية الإنعاقية
٥٠		الإيجابية ليست عيبا
٥١		الحالة لم تقتلنا، بل جعلتنا أقوى
٥٣		تقسيم فلسطين



٥٥	حكومة الإصلاح.. من رام الله إلى باريس
٥٧	بيدرنا...
٥٨	من يتحمل المسؤولية؟
٥٩	وطن.. ورشة عمل!
٦٠	حوار من أجل التنمية أيضاً!
٦٢	الدستور: تنوع فكري يستحق الأخذ بجديّة
٦٤	الاقتصاد المقاوم
٦٥	على هامش النكسة.. مبدعات!
٦٧	الملف الدامي.. إلى متى؟
٧٠	دمج الطلائع والشباب في التنمية
٧٣	الزيت والزعتر ومقترحات رئيس الوزراء!
٧٥	بيدرنا بيدرا!
٧٧	لغزة.. سلام أت!
٧٨	حديث رافيا
٧٩	مسيرة المليون... لم لا؟



في تقييم ما يشبه ”الراصد التنموي“

حسن البطل

”تنمية أم قهقرة؟“ هذا عنوان افتتاحية العدد الثاني من ملحق ”البيدر“ الصادر في ٢٩/٦/١٩٩٨، عنوان عابر.. وسؤال كبير ومقيم، ومشكلة مطروحة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وتبقى مطروحة بعد تأسيس الدولة الوطنية الفلسطينية.

٩ في تلك السنة، ٣ سنوات ٩٦-١٩٩٩، كانت بوادر انطلاقة تنمية، وفي بعضها تحدث اسرائيليون حتى عن ”معجزة صغيرة“ فلسطينية، حيث نما الدخل الفردي والقومي، وأحياناً ينسب بين ٦-٧٪، بينما كان الاقتصاد الإسرائيلي ينمو بنسبة ٨، ١ أو أقل، لأن إصلاحات يبيي نتياهو، كوزير للمالية، تسببت في انكماش. كان الفارق في الدخل الفردي بين الفلسطيني والاسرائيلي لصالح الأخير، بنسبة (١-٦).

الآن، يتحدثون عن نسبة (١ إلى ٢٠)، هذا جواب قاس لسؤال تلك الافتتاحية، حيث أن حرب لبنان الثانية لم تؤثر سلباً في تطور الاقتصاد الاسرائيلي إجمالياً (رغم توسع الهوة بين الغني والفقير)، وتجاوز الاقتصاد الاسرائيلي تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية الثانية.. بينما قال آخر تقرير دولي صدر عن البنك الدولي في حزيران ٢٠٠٧، أنه العام الأسوء الذي مر على الاقتصاد الفلسطيني منذ أربعين عاماً.

إذا، بعد ٥٥ عدداً من ملحق ”البيدر“، وتسع سنوات على ولادته من رحم ”برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت“ تطرح تقارير دولته - متعددة ومهنية ومرموقة - السؤال ذاته، الآن حصداً اقتصادياً - تنموياً - اجتماعياً .. وحتى سياسياً وأمنياً، تجتمع على نتيجة وخيمة ومائلة لسبع سنوات من الانتفاضة - الفوضى، أي على ”قهقرة التنمية“.

وضع أو معطيات التنمية مرآة على وضع الاقتصاد، وهذا مرآة على الوضع السياسي... فالإنهيار الاجتماعي. كما هناك ما يطلق عليه ”سلسلة غذائية“، فهناك ما قد نطلق عليه ”سلسلة تنمية“ وما التنمية سوى حلقة ضعيفة.. والتي ما أول تتقطع، مثلما ينهار الفريق المهزوم في مباراة ”شد الحبل“ أو تتساقط ”أحجار الدومينو“: الوضع السياسي ينهار على الاقتصادي، وهذا على الاجتماعي... وتحت الانقراض كلها هناك التنمية مكتوبة الأنفاس، أو في حالة موت سريلي.

يتحدون - بعد كل إنهيار - تقهقر - أو تحول، وتطور، إيجابياً كان أم سلبياً، عن ”إعادة البناء“ ذاته، بالتأسيس، بالمأسسة، بالخطط البنائية والتنموية، ببناء المعلومة على الرقم، وبناء الخطة التنموية عليها. بين بدايات مدّ تنموي وواقع جزر تنموي، أضحت فلسطين - السلطوية، مع ذلك مبحوثة جيداً: وطنياً، إقليمياً ودولياً... وعلى الأصعدة كافة: السياسية، الأمنية، الاجتماعية، والاقتصادية - التنموية.

يمكننا أن نبكي خراباً، جليباً تنموياً مسكوباً، دماً مهدوراً، غير أن الأسس تم وضعها: من وضع



الرقم الفلسطيني الإحصائي على خارطة ومعطيات الرقم الإحصائي الدولي، إلى مسوحات متشعبة ووافية تكاد لا تقتصر عن مجال أو ميدان، فإلى دراسات تنموية، مؤسسات تخطيط وبحوث وطنية ودولية. لدينا ثروة في الصندوق.

يكفي أن المهتم والباحث، قبل تأسيس السلطة الوطنية، كان يبحث عن المعلومة“ فلا يجدها إلا صادرة عن أو ملحقة بمؤسسات الاحتلال، وعن تعريف للإقتصاد الفلسطيني، فلا يجد في الدراسات الأولى، سوى الاقتصاد التابع.

لكن، ما يعدد الأكثر تعليماً أكاديمياً في العالم العربي، حظي، أخيراً، بدور للأكاديمية الوطنية في دراسات الاقتصاد والتنمية الشاملة (من وضع وتنمية الأسرة، غلى وضع وتنمية المرأة، إلى وضع التنمية الإدارية ذاتها) .. علماً، أن الإدارة الفلسطينية ذاتها تأسيسية بدورها.

لعل “برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت“ حمل راية دور الجامعات والأكاديمية الفلسطينية، كما الجامعة ذاتها الريادية بين الجامعات يهمننا في مجالنا، دور نشرة “البيدر“ إن نجاح البرنامج او المشروع التنموي، وبالذات، وأيضاً، كمؤشر وراصد ومصدر معلومات.. وسجل صغير، ومن ذلك مكانة مقالة التنمية المتشعبة، إن في البرنامج، أو في نشرة “البيدر“ وخصوصاً، كصنف من أصناف المقالة الصحافية، كنا نفتقده.

ليس من الضروري أن تعكس جودة المقالة التنموية، فنياً، جودة النشرة التنموية، والضلالة الأكاديمية المهنية للقائمين على مشروع دراسات التنمية وبرنامجها، لكننا تأخذ مكانتها من مواكبتها للعملية التنموية، صعوداً ونزولاً... انتكاسات، وانحرافات، مشاريع وخطط واعدة ومدى ناجعيتها ومردودها، ورشة مقالات عن ورشة مشاريع تنمية.

اسم “البيدر“ ذاته يفصح عن صعوبة المواكبة وتعقيدها، لماذا؟ ألا يقولون: سياسة تنموية، هذه حلقات مترابطة في سلسلة، كما الفرد والأسرة، الجمهور والشعب، الشعب والبلاد، البلاد والدولة، الدولة والوطن.

لذا، وكمحرر قديم، أفهم صاحب مقالة التنمية، د.نادر سعيد، وأقدره لأنه يرود صنفاً صحافياً جديداً في التنمية.. وأشفق عليه لأن الطريق وعمر جداً، طويل جداً... على مقالته أن تعبر حواجز ومطبات، وعلى أنفاس قلمه أن تأخذ شهيقاً سريعاً، أو تطلق زفرات حسرة عميقة، وأن تخوض معارج وممرات التنمية السياسية والديمقراطية والاجتماعية، وتنمية المؤسسات، والأسرة المشاريع الصغيرة... والمبادرات الواعدة.

أي حال يشبه هذا؟ كما لو أن على المقالة التنموية أن لا تراقب “دراسة“ حصاد القمح في “البيدر“ وعليه، بل تذهب إلى زراعة البذرة تذهب، بل وإلى اختيار البذرة الأصلاح، بل إلى تأهيل الحقل،



وتم إلى طحن قمح حصاد البيدر، وتوزيع الرغيف ومشاكل التوزيع العادل. الفقر يهبط إلى إملاق، والغنى يصعد إلى البطر... فأين التنمية الصحيحة من خيارنا في "الاقتصاد الحر"، وهذا من "اقتصاد السوق" وهذا من علاقة اقتصادية مجحفة، الحاقية ونهبية لم يجعلها "بروتوكول باريس" ١٩٩٦ سوى قسمة لـ "أخذ نفس"، ما لبثت أن صارت قيماً جديداً. انهارت كل بنود أوصلو وتبعثرت.. وبقي بروتوكول باريس كيف انهارت معظم بنود اتفاقية أوصلو وملاحقها، اتفاقية باريس دون تعديل الاجحاف السياسي؟

بدأت بتناول سؤال العدد الثاني من افتتاحية "البيدر" لأن واقع الحال نقل السؤال من أفق إلى فح عميق، ولأن مختارات مقالات (٥٥) عدداً مرآة افتتاحية العدد الأول، وملاي برؤى نقدية، باقتراحات مناسبة (وغير مناسبة)، بوجهات نظر مختلفة (من التطرف والتناقض)... ومشاركات فعالة أو غير فعالة نزع عابر.. مع تروي وتبصر!

في العدد ١٣ طرحت الافتتاحية جواباً سليماً: "التنمية الحقيقية هي التي تذهب للمناطق التي تحتاجها" فكيف نقيم مزبلة عامة، جهوية، اقليمية... إذا كانت سلطات الاحتلال هي من يقول نعم أو لا؟ كيف نفتح بئراً جديدةً لاصلاح رقعة أرض جديدة... إذا كان القرار لسلطة الاحتلال؟ كيف ننمي المناطق المهمشة إذا كان دخولها محظوراً؟ كيف نبني بنية تحتية ثم نعيد ترميم ما دمره الاجتياح آخر!

التطوير الإداري جزء أساس، قاعدي، من التنمية، فكيف نذهب إلى ديمقراطية سياسية، فنحصد فوزى أمنية تجعل من تطوير دفيئات غزة المستعادة مهمة متعددة (راجع افتتاحية العدد ١٤).

أحياناً، تصحوا افتتاحيات "البيدر" على معالجات راقية، أكاديمية ومقارنة، للتنمية مثل مكانة تقرير التنمية البشرية الفلسطينية ٩٨-١٩٩٩ من تقارير تنمية دولية (تسبقنا ٥٩% من أقطالا العالم)... هذا في سنوات جيدة، حيث بدت التنمية الفلسطينية واعدة قبل منعطف العام ٢٠٠٠.

في العدد ٢٠ سؤال وجيه عن أحوال البنية التحتية: "هل يؤدي كل هذا الانفاق على البنية التحتية للتنمية؟ وما هي البراهين على أن كل هذه البنية التحتية تؤثر بشكل يبتناسب مع حجم الانفاق على تميمتها" شق شارع لا يقل جدوى عن افتتاح مدرسة".

بعض المقالات ساخنة حقاً، لكنها بنت لحظتها، مثل المشاكل الآنية والفنية التي واكبت شق وتوسيع شارع الإرسال البيرة- بيرزيت، وتتجاهل رأي مهندس الطرق، غير القادر على حل فوري لمشكلة أغطية المجاري، لأن البنية التحتية السابقة كانت فوضوية، ولأن طبقة الاسفلت الأولى سوف تضغط مع حركة المرور.

أعجبني تركيب تعبير "الانكشاف" لوصف متاعب خاصة تلازم التنمية الفلسطينية، وكذا مقالة



نقدية، معززة بأرقام احصائية مقارنة تدحض شعار الصمود اعتماداً على الزيت والزعتر والخبز والملح... وأيضاً مصطلح ”التنمية الانعاقية“ لأن ما يتم على المستوى السياسي يؤثر على امكانيات المجتمع وقدراته الآتية. لكنني ام استوعب ”التنمية الروحية“ إذا كانت تعني دور الخطاب الديني.

يكفي الأكاديمية الفلسطينية المعنية بدراسات التنمية أنها صارت مصدراً ومعلوماتها مرجعاً تستند إليها خطط ودراسات تنمية دولية لفلسطين، كما في نقاش لدول المانحة والبنك الدولي لخطة ”المائة يوم“ الفلسطينية. نستطيع أن نخطط، وأن ننفذ... ولا نستطيع حماية ما نبني!

بعد سبع سنوات، ستكون أعداد ”البيدر“ مرجعاً مفيداً، والافتتاحيات مؤشراً قياسياً على حالات الصعود والنزول... والمقالة التنموية يتم تأسيسها أيضاً، وفي الصعود والتقهقر هناك العبرة والخبرة.. وهما زاد ثمين، لأن التجربة كانت كبيرة والخبرة كبيرة.. وهذا يفسر كيف نهضت دول وشعوب مدمرة، وانطلقت إلى آفاق رحبة من التنمية.

الاقتصاد هو الثابت، والسياسة هي الجارية. السياسة الوطنية هي الثابت، والسياسة الأمنية هي المتحول. أنظروا إلى الصراعات السياسية والأمنية الدولية التي يواكبها تعاون وتنافس اقتصادي.

مشكلة الفلسطينيين أنهم يحاربون على الجبهات كلها. صبرهم عظيم ونفسهم طويل... ولكن مزاحهم سريع الالتهاب.

مذكرات التنمية البشرية

٢٠٠٧-١٩٩٨

البدايات: ملحقنا

كما هي كل البدايات صعبة، كان إصدارنا للملحق البيدر أمراً محفوفاً بالمصاعب، الفنية والتقنية الإدارية والمالية

تم تجاوزها، واستطعنا إخراج هذا الملحق الصحفي إلى حيز الوجود. ولكن المصاعب ما زالت معنا، ويجافينا النوم عندما نفكر بطبيعة الأسئلة التي نحتاج الإجابة عليها، وهذه المسؤولية ملقاة على برنامج للدراسات يتحدث بمقولات التنمية، ويدرس إمكانياتها وسبلها. فهل ننظر من زاوية الصمود، التصدي ونحافظ على نسق الأعضاء مبعثرة هنا وهناك؟ أم نسعى نحو مجتمع ما زال التفاعل بين مؤسساته وناسه غير مكتمل؟ أم نقيم تنمية على رؤوس الأشهاد؟ نعرف إننا نبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولكن من أين وكيف ذلك؟

"الانكشاف" تعبير (تم استخدامه في ملف التنمية البشرية لفلسطين ١٩٩٦/١٩٩٧) عن مزيج من "التعرض" (Vulnerability) و"الهشاشة" (Fragility) في مرحلة تحول (انتقالية). الانكشاف أقل بقليل من الاحتلال، وأكثر بقليل من بداية البناء. ففي هذه الحالة يتحول الإنسان، وتتحول المؤسسات، وتغدو المهمة الأساس إعادة اللحمة والوصول إلى مرحلة توازن بين الحاجة لتطوير قدرات الإنسان وبناء المؤسسات بما يخدم الهم الوطني العام. هنا، تبرز الحاجة إلى الخروج بمنظور تنموي فلسطيني يأخذ بعين الاعتبار مركبة (تفاعل) العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا الملحق التنموي يسعى لتوثيق وتحليل التجربة التنموية الفلسطينية الطويلة، ويحاول أن يطرح القضايا من خلال وجهة نظر الأطراف المختلفة، وخصوصاً من وجهة نظر أصحابها، أو أقرب الناس لها.

وهذا الملحق نقدي بطبيعته. النقد الذاتي البناء والمصارحة أمور تعزز البناء والعملية الديمقراطية.

هذا الملحق توعوي بأهدافه بدون المبالغة والتشدد بجماهيريته، فهو يسعى إلى التأثير والتأثر بأولئك المهتمين على مختلف مستوياتهم، وحيثما كان الأمر متاحاً. ولذلك، فتحن نسعى لتفعيل عملية المشاركة.

وهذا الملحق هو نشاط من بين نشاطات أخرى تقوم بها مؤسسات تنموية عديدة في الوطن. ويظل دور

الجامعات والمؤسسات الأكاديمية حيويًا في تعزيز اللحمة بين النظري والمجتمعي في سبيل المساهمة في إبقاء الشعلة متقدة، والاستمرار في علمية التنمية والبناء.

نأمل أن نقدم، من خلال صفحات ملحقنا هذا، المعلومة الجديدة، وتلك الموجودة في طيات كتب ومنشورات نرى أنها تهم الشارع الفلسطيني. والمعلومة المخفية عن أنظار الناس لسبب من الأسباب. كما ستقدم المعلومة الكمية مترافقة بالمعلومة النوعية التي تعبر عن الهم والطموح الإنساني.

نأمل أن يحظى ملحقنا بمشاركاتكم الفعالة، ووجهات نظركم المختلفة، ورؤيتكم النقدية، واقتراحاتكم التي ترونها مناسبة.. من أجل مستقبل تموي ناجح، ومن أجل بلد خضراء يانعة تععم بكل مصادر الخير والأمن.



تنمية أم قهقرة للتنمية؟

لا يخفى على أحد حجم الضغوطات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني في سعيه للخروج من وضع "متخلف" إلى وضع تنموي أفضل. فمن ناحية، هناك الضغوطات الإسرائيلية التي يطول الحديث عنها؛ وهناك الإطار الدولي المتعلق بالتوجه نحو العولمة وإغراق أسواق دول ومجتمعات العالم (التي تتمتع بقدرة تنافسية أقل) بمنتجات مادية وفكرية. ومن ناحية أخرى، هناك التحالفات، المعلنة والخفية، بين كبار الرأسماليين وأصحاب القرارات في المجتمعات المختلفة.

ويبدو أن مثل هذه التحالفات أصبحت جزءاً من واقعنا الفلسطيني وعاملاً حاسماً في تقرير مسار "العمل التنموي" أو التخليفي". وتبرز هذه الظاهرة، بشكل كبير، لدى زيارة قطاع غزة، والبحث في مجريات العمل الاستثماري ومردوداته، والذي يؤثر على المجموعات المختلفة في المجتمع بشكل متباين. فليس من الصعب أن نرى مظاهر الثراء يقابلها مظاهر الفقر المدقع. ومع الأهمية منقطعة النظير للعامل الخارجي، إلا أن جزءاً كبيراً من الغبن الاجتماعي يتعلق بنوع السياسات التنموية التي ما زالت تشكل بدون اتجاه واضح، ظل غياب السيطرة السياسية التامة على مجرياتها. وهنا يمكن أن نستذكر تجارب دولية عديدة تؤدي فيها الاستثمارات الموجهة نحو النخبة إلى مؤسسة المجتمع لصالح نخب (بعضها تقليدي وبعضها الآخر مستجد). إن مثل هذه المؤسسة مشوهة يتحقق فيها الربح السريع ولكنها لا تحقق تنمية، بل على العكس تؤدي إلى تراجع المجتمع وتقويضه، إذا لم تخضع لمراجعة سريعة وجدية. كما أن توصيف الحالة يحتاج للنظر في طبيعة التحالفات القائمة بين النخب السياسية والأمنية والاقتصادية والأكاديمية، وعلاقة مصالحها بالعملية السياسية والأهداف الوطنية العامة.

هناك حاجة لتوضيح نوع الاستثمارات المشتركة بين مستثمرين فلسطينيين وإسرائيليين، وعلاقة كل هذا بالتمويل الأجنبي، الحكومي والخاص، حيث أن في هذا طريقة لاستقراء مستقبل وحجم التوقعات من العملة التنموية، وحتى يتحقق ذلك، لابد من التساؤل، وبكل مسؤولية عن الوضع الحالي:

فهل ما يحدث في فلسطين تنمية أم قهقرة للتنمية؟



على هامش المجتمع

بالنسبة لكثيرين في هذا العالم، فإن "التمية" - كما نعرفها نحن التتمويون - لا تعني شيئاً إيجابياً. هؤلاء الذين يعيشون على هامش المجتمع، يعيشون في غربه تامة عن مؤسساته وفعالياته ووسائل إنتاجه. إنهم غرباء في مجتمعاتهم، فهم يتأثرون، سلباً وباستمرار، بالسياسات الاقتصادية التي يضعها وجهاء المجتمع. يعيش المهمشون بغير فرص أو أمل. يعرفون بأن وسائل العيش لا تتوفر لمن في مثل حالتهم من حرمان بكل معنى الكلمة. نجدهم يعيشون في المقابر على أطراف القاهرة، أو يعملون كالعبيد في مناجم الذهب في البرازيل. ونجدهم أطفالاً يتسولون بعد منتصف الليل في شوارع موسكو، ويموتون بالآلاف ضحايا لمرض "الإيدز" في أرياف أوغندا.

إنهم بكل الألوان ويتحدثون بكل اللغات، وتزداد فرص تهميشهم تبعاً لمتغيرات عدة: العالم الثالث، اللون الغامق، اللجوء، الأنوثة، الطفولة. إن للمجتمعات التي تزداد وتستفحل فيها الهوامش صفات عديدة، منها على سبيل المثال:

- سوء إدارة المصادر المادية والبشرية المتاحة.
- الزيادة السكانية التي لا تتناسب مع حجم المصادر.
- تضخم حجم مؤسسات الدولة، وتغلغل الأصول البيروقراطية السلبية.
- الفساد السياسي والإداري.
- إعطاء الحبل على الغارب للقطاع الخاص أو تقييده ضمن احتكارات الدولة.
- الهجرة غير المتزنة من الأرياف إلى المدن.
- ضحالة الثقافة التي تتيح الفرصة للإبداع والتميز للأفراد، أو سيادة ثقافة معاقبة "المتميزين".
- غياب العقد الاجتماعي "النظام العام" الذي يتوافق عليه الأفراد، وتقيده به المؤسسات في التعاملات اليومية، فليس هناك تقدير لعامل الوقت (كثروة قومية) أو للمصادر وخصوصاً البشرية.

النظريات حول الموضوع كثيرة، والسؤال المطروح علينا هو: كيف لنا كفلسطينيين أن نستفيد من تجارب العالم الكثيرة في هذا المجال؟ وماذا يمكن لنا، في بداية مشوارنا التتموي، أن نتفادى من



أخطاء الآخرين؟ وكيف لنا أن نتعامل مع المحددات التنموية المفروضة علينا؟ فرصنا ليست معدومة، والأهم من ذلك، أن سياساتنا "التنموية" التي نغرسها اليوم، سنتحمل نتائجها في المستقبل.

لا نريد مهمشين في مجتمعنا. فلقد اكتفينا من التهميش. لا نريد أن نتوقف بينما يسير الآخرون. الصعوبات جمة والظروف خاصة (وكل بلد في العالم فيها صعوبات ولها ظروف خاصة)، وهناك بلدان فيها وفرة من المصادر والفرص، ولكن حجم عزلة المهمشين ليس له حدود. نستطيع أن ندير العملية التنموية بشكل فعال، وضمن مصادرها ونقاط قوتها. نحن مجتمع صغير بالمقارنة بغالبية دول ومجتمعات العالم. فلنرتب أمورنا على نحو يمكن لنا جميعاً أن نعيش بشكل أفضل. نريد أن نصل إلى حقنا في تقرير المصير بينما نحن نسير.

العنف والتنمية لا يلتقيان!

العنف أصبح جزءاً من الحياة الفلسطينية، فلا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا الصحف بخبر عن: مقتل فتاة على يد شقيقها، مقتل شاب على خلفية عائلية، مقتل شرطي على يد زميله عن طريق الخطأ، مقتل فلسطيني في سجن أريحا، وهكذا... إن ينخر فينا العنف الداخلي. فلا أمل لنا في تحقيق أهدافنا كشعب فلسطيني مصمم على استكمال عمليتي التحرير والبناء. العنف يسبقنا إلى أهم مصادر قوتنا: القوة البشرية، قوة الإرادة، والشعوب بالأمن والأمان.

التنمية، بمعناها الحقيقي، تعني شعور الإنسان بالأمن على حياته وعلى مصدر رزقه، مع إمكانية العمل والإنتاج، وسيادة شعور بغياب العنف الهمجي. مثل هذا العنف يرتكبه أفراد لم يستطيعوا التعامل مع الضغوط الحياتية من ناحية، وجذبهم ذلك الجزء العنفي من ثقافتنا السائدة من ناحية أخرى، حيث يلجأ الأفراد إلى الطريقة التي يعتقدون أنها الأكثر فعالية لحل مشكلاتهم وهي غي استخدام العنف. كما أن قيام السلطة الشرعية باستخدام العنف أو التهديد به، واستمرار نشر وتعزيز مظاهر العنف من خلال الشعارات والممارسات، يضيء شرعية إضافية على العنف، ويعطيه صبغة المقبول، ويجعله جزءاً لا يتجزأ من المعتاد. والعنف والتهديد به يشل حركة الأفراد والمجتمع إجمالاً، ويقتل القدرة على الإبداع والشعور بأهمية المبادرة، ويلغي إمكانيات الاستثمار أو يحبطها.

التنمية مفهوم شمولي، فلا فائدة من التقدم المادي إذا لم يرافقه سعي حثيث لتصفية النفس وتمكينها من استخدام الخيارات الإنسانية في تعاملها مع القضايا اليومية. القتل تعبير عن مشكلة اجتماعية متراكمة تستمد أصولها من مجموعة الإحباطات الاقتصادية والسياسية، ويعززها الإرث العنفي للاحتلال، ومجموع الثقافة الثأرية لإشباع رغبتها في الانتقام.

أمامنا فرصة للخروج من دائرة العنف بحيث نتفرغ لما هو أهم من ذلك. استكمال مشروعنا الوطني. نستطيع أن نحمي أنفسنا من أنفسنا ببعض الجهد، وبنوايا صادقة، وبسلسلة من الإجراءات تبدأ بقرار سياسي واجتماعي نحو مجتمع خال من العنف، مجتمع يتيح لأفراده العيش بحرية وديموقراطية وأمان. فلنبدأ من حيث نستطيع، إنهاء شتى مظاهر العنف والتسلح داخل مجتمعنا. لا بد من وقف التفاخر بحمل السلاح فهو مظهر غير حضاري ويزيد درجات التوتر في المجتمع. إخلاء المناهج الدراسية من ثقافة العنف، ووقف التفاخر بالقتل على أنه عمل بطولي. التوقف الفوري للعنف ضد الأطفال، والتصميم على إنهاء العنف ضد النساء، فالكم الأكبر من القتل غير المبرر (وليس هناك من قتل مبرر) يحدث داخل الأسرة ومن أقرب الناس للنساء. لا بد للسلطة والمجتمع المدني أن يتحملوا مسؤولياتهم، وأن



يعملوا باتجاه نشر وترسيخ مفاهيم حل المشكلات عن طريق التفاهم، وتعزيز مهارات الحوار وحل النزاعات والقدرة على تحمل الاختلافات، ونزع المفهوم الذي يربط الرجولة بقدرة الفرد على استخدام العنف، وتهذيب المفاهيم الذكورية السائدة إلى مفاهيم إنسانية شاملة.
بأيدينا أن نفعل الكثير، وان لا ندمر أنفسنا. فكل قتل خسارة.

مؤتمر وطني شامل... قبل الانهيار!!

نضع أيدينا على قلوبنا ونتحسب للمستقبل، ونقول: هل هناك أي إمكانية لوقف التقهقر وتجنب احتمالات الانهيار؟ الفرصة موجودة، وأهم عناصرها الإرادة: إرادة المجتمع والسلطة وكل محبي هذا الوطن، بأحزابه ونسائه ورجاله وشبابه. المصاعب كثيرة وحجم التحديات أكبر والمشكلات الاجتماعية والمؤسسية تكاد تخفقنا.

والفراغ المعنوي الذي نعيشه يجعلنا نغرق في اختراع أسباب للنزاع والفرقة، وننسى واجبنا تجاه وطننا (اتجاه أنفسنا). يبدأ النسيج الاجتماعي بالترهل، بعد أن حافظنا عليه طويلاً بشق الأنفس، ولم نبال بدفع الثمن غالياً. لا يمكن لنا الاستمرار في تجاهل حجم المشكلة السياسية الاجتماعية التدميرية. فمن يدق الجرس؟ السلطة الحكومية؟ نعم. وبرغم الجهد المبذول، إلا أن الجهد الرسمي في حالة بقائه معزولاً عن باقي المجتمع وكفاءاته الحقيقية، يبقى قاصراً.

هذه دعوة (صرخة) للبدء في العمل على تنظيم مؤتمر وطني شامل، حوار على كل الأصعدة: جدي وبناء وبنوايا مخلص، جلسات عمل لا تنتهي حتى نضع النقاط على الحروف. ليس المقصود هنا اجتماع آخر أو ندوة أو ورشة، لكن المقصود دعوة جادة تطلق للمشاركين العنان في إعمال الذهن من أجل الخروج برؤية وتوصيات واضحة في كل مجالات الحياة الفلسطينية. لا بد أن يشكل هذا المؤتمر جزءاً لا يتجزأ من برنامج جدي وواضح لإعادة الناس إلى الصورة للمشاركة في صنع الحدث والواقع، لكي يصبح الناس شركاء في القرار اليومي، أن يشعروا أن لديهم القوة من أجل الإبداع، وإحياء روح المبادرة، أن يشعر الناس أن ما يقولون وما يفعلون يؤخذ بجديّة، وأنه يتم التعامل بجديّة مع مجموعة القضايا الداخلية التي يعتبرونها إشكالية. ويبقى ان نقول: أن نحب وطننا شيء، وأنه نعمل من أجل وطننا فهذا هو كل شيء.



.. والفقراء يضرسون!

ساد غياب الشعور بالأمن حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت حياة الفلسطينيين ولا زالت عرضة للكشف في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى في البقاء على قيد الحياة. إن غياب الشعور بالأمن يشكل معيقاً من أهم المعوقات أمام التنمية. فالتنمية تتطلب توفر الدافعية لدى الأفراد للمبادرة والإبداع، وتقضي القناعة بجدوى المشاركة في عملية التنمية التي من المتوقع أن يكون فيها مردوداً معنوياً ومادياً لأفراد المجتمع. القتل واستخدام العنف والتلويح به لا يخدم أحداً غير أعداء هذه البلد. فما حدث في رام الله من استشهاد الغلام وسيم الطريفي، وآخرين قبل ذلك في مناطق أخرى، هو بمثابة تدمير لفرص مجتمعنا في البقاء والتقدم. ولابد أن نتحمل مسؤولياتنا كشعب وكمسؤولين في التصدي للعنف الداخلي واستخدام العنف والتعذيب ضد المواطنين على كافة المستويات.

إن استخدام الفقراء لقتل فقراء آخرين لا يخدم سوى مصالح المجموعات المتنفذة لدى كل الأطراف، وتسوية الحسابات لا يجب أن تكون على حساب دماء الأطفال والشباب الذين ينتظرون تحديات خلفناهم، وفشلنا حتى اللحظة في التعامل معها (وكما قالت كل الجدات: الله يعينكم على وقتكم، إلهي جاي أصعب). إن أردنا أن نحاسب أحداً على استشهاد وسيم وغيره من الذين قتلوا بشكل جائر، وظلماً، فلا بد لنا أن نبدأ من حيث تكون التهيئة لأجواء العنف، أي محاسبة المتنفذين والانتهازيين، الذين يعتبرون الدم وسيلة إضافية لتعزيز نفوذهم في مواقع السلطة، أما الذي يهيئ الأجواء فهم، بالأساس، من قيادات الأجهزة والتنظيمات السياسية، يحرضون ويبالغون في التربية العنيفة، ويستخدمون الأطفال والشباب (الفقراء غالباً) لمصالح الأغنياء. إن من يتوجب محاسبتهم ليس الفقراء الذين يخدمون في هذه الأجهزة والتنظيمات (لأهداف سامية أو لكسب لقمة العيش)، بل من يعطي التعليمات والأوامر.

والسؤال الأهم: ما ذنب وسيم وأسرته؟! وهل نلوم فقط الجندي الذي تلقى الأوامر؟ فمحاكمة الجنود الأربعة هامة ولكنها لا تحل مشكلة، فالمشكلة تقع على مستويات عليا، وأعمق من أن تكون مشكلة أفراد يخدمون في الأجهزة. علينا كمجتمع أن لا نسمح بأن تتجاذبنا مصالح أصحاب المصالح أو ننجر إلى حرب أهلية تعطل المحاولات الإيجابية لتحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني. إن غياب العنف والتعذيب سيهيئ الأجواء لمصالحة لا بد منها بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجموع الفلسطينية التي تتعطش للأمن. وكفلسطينيين نستطيع أن نشد الأزيمة على البطون، وأن نتفهم الأزمات الاقتصادية والسياسية، ولكننا لا نستطيع تقبل حالة قتل أو تعذيب فلسطيني آخر بعد اليوم.

أجل كفانا.

المتشائم... والبطل!

كشعب، لدينا كل المسوغات التي تدفعنا نحو التشاؤم. فالاحتلال لم ينته، والوضع الاقتصادي في تراجع، والعمل المؤسساتي يشوبه الكثير من التساؤلات، والديموقراطية ليست بخير، والفجوة الاجتماعية تتسع، وغير ذلك (فاللائحة طويلة).

ليس هناك شك أن التشاؤم هو صفة الساعة، فهو تعبير عن الواقع الصعب. ولكن التناقض يكمن في ضعف قدرة المتشائمين (وخصوصا من مجربي العمل السياسي والتموي) على تجاوز حالة التشاؤم هذه، من خلال طرح برامج محددة تحمل في طياتها حلولاً تحدّ من المعاناة وتسهّل لنقله نوعية في الوضع الوطني والتموي. إن مخاطر هذا التوجه التشاؤمي العاجز كثيرة: من أهمها، أنه لا يملك، البديل ولا يسعى بشكل عملي من خلال مؤسسات المجتمع لتطبيق برامج تحررية على المستويات المختلفة. كما أن الخطر يكمن في أن التشاؤم العاجز لا يشكل بديلاً مقاوماً وجدياً لبعض السياسات التدميرية الحالية لإنجازات استطاع أن يحققها المجتمع. والأهم من هذا جمعية أنك إذا لم تكن متشائماً (أو كنت أقل تشاؤماً أو حاولت تجاوز التشاؤم بمسعى لإحداث تغيير ولو صغير)، فأنت متهم بتأييد حالة التدهور وصناعتها!

لا أحد ينكر أن حجم التحديات غير مسبوق، وان ظلام السجن ما زال مخيماً، وأن المرحلة التي نعيشها لها استحقاقاتها، وأن كل ما نقوم به في حياتنا له معنى ومدلولات سياسية. ولكن ما الذي يمنعنا ___ أو على الأقل يمنع بعضنا- من محاولة عمل شيء (بينما يتخصص غيرنا في العمل السياسي- سواء في معسكر المؤيدين أو المعارضين- وغيرهم في التشاؤم العاجز). ومجالات العمل كثيرة لا تحصى، فلننظر حولنا. ألا يمكن إحداث تغييرات ذات أهمية في مجال فصل وتعزيز دور السلطات الثلاث؟ ألا يمكن أن تكون مدارسنا ومناهجنا أفضل؟ ألا يمكن أن ننهي دائرة العنف ضد السجناء والنساء والأطفال؟ ألا يمكن أن نزرع ما تبقى لدينا من أرض قبل أن تضيع كما ضاع سابقها؟ ألا يمكن أن نستثمر الطاقات الفلسطينية من أجل وضع (سياسي) أفضل؟ ألا يمكن أن نبدأ بإيجاد طرق لتخفيف الاعتماد على أموال دول وجهات تعاني حقوق الشعب الفلسطيني؟ ألا يمكن أن نحترم كبارنا ونعتني بهم؟ ألا يمكن أن يصبح نظامنا الصحي أفضل؟ ألا يمكن أن نخفف عدد الحوادث على الطرقات؟ ألا يمكن تفعيل دور القطاع الخاص؟ وما الذي يمنع إعطاء المنظمات غير الحكومية قوة كافية لدفع عجلة التنمية وأخذ دورها بشكل أفضل؟

اللائحة تطول والعمل (مع تواضعه) مستمر، ولكنه متأثر تنقصه الإرادة السياسية (والمجتمعية)،

تنقصه إعادة الناس لصورة المشاركة في العملية التنموية (المقاومة) والوقوف في وجه تنمية العجز والاستسلام. والعمل كان وما زال مستمرا في محاولة وقف التدهور الناتج عن شتى الأسباب، ولولا هذا العمل لكن وضعنا الاقتصادي والصحي والتعليمي أسوأ بكثير. يجب أن يستمر العمل ولكن مع تركيز أكبر على تنمية مصادر وطنية، وليست مصادر خارجية قد تغدر بنا بين الحين والآخر.

نحن معشر الشباب (مع قلة خبرتنا) لا نستطيع إلا أن نتفائل. لا خيار لنا إلا أن نرى أن هناك ضوءا في نهاية النفق، فكل ما هو خلاف ذلك يعتبر تسليما بالواقع الخارجي والداخلي، وإنهاء لفرصنا وفرص أطفالنا في أن يبقى الحلم حي. قد يكون في الحلم سداجة، ولكن الإنسان لا يستطيع الاستمرار إلا بحلم يراوده! وحسب تعبير حسن البطل "لدينا شموع تقول شيئا مفيدا للذين يلعنون الظلام ويشيحون بوجههم عن بصيص الشموع". ونقول أنه بين التشاؤم والبطولة خيط رفيع. فإما العمل وإما الاستكانة.

المشروع الوطني والثورة التصحيحية

ليس أجمل من أن نحقق آمالنا في تحرير فلسطين، وطننا الذي نتوق إلى بنائه ضمن أسس عصرية. فمن ناحية نناضل من أجل دحر الاحتلال، ومن ناحية أخرى (وضمن ما نملك من قدرات) نبني مؤسساتنا الوطنية التي لا بد لها أن تتطلق من خدمتها للمشروع الوطني الذي، ويعنى أولاً وأخيراً، بالإنسان على أرضه.

وفي سياق تقوية الإنسان من أجل أن يكون مشاركا وهدفا للتنمية، ومن أجل تفعيل دور مؤسستنا التي لا تقوم بواجبها إلا فيما ندر، فإننا ندعو لثورة تصحيحية في العمل المؤسساتي الفلسطيني: ثورة تعيد الإنسان الفلسطيني ليكون المحور في العملية التنموية، مشاركا في العملية ومستفيدا منها (والاستفادة ليست دائما مادية). ثورة تفعيل الطاقات المهدورة في مؤسساتنا الفلسطينية. فلا يمكن القبول بأن تبقى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مكانا يأوي عشرات الألوف من الفلسطينيين الذين يتوقون لخدمة وطنهم، ولكنهم لا يملكون الأدوات لتقديم ما يستطيعون. ومن أهم ما يلزمهم الإرادة السياسية والتخطيط الواعي، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

فعلى مستوى السلطة التنفيذية، فحدث ولا حرج حول هدر الطاقات وتضييع المصادر، فالكثير من الوزارات ما زالت تعمل بدون رؤيا محددة أو أهداف واضحة، بل تعمل ضمن أهداف متناقضة وبدون تنسيق بين دوائرها. ووزارات أخرى منقسمة على نفسها لتصبح كانتونات لأشخاص أقوياء فيها، يكونون "شلهم" الخاصة بهم، ويرجون لأنفسهم ولمصالحهم بدون اكرتات بمصلحة المجتمع.

وفي المجلس التشريعي، ينشغل أعضاء من المجلس بالاستفادة الشخصية من موقعهم، ويتغيبون عن التصويت عن أهم القوانين التي سيبقى تأثيرها واضحا علينا جميعا ولفترات زمنية طويلة، فتجد، على سبيل المثال، أن قانون القضاء (السلطة الثالثة) صوت عليه بالقراءة الثالثة ستة عشر عضوا (من بين ٨٨)، بينما تغيب الباقي (أي نوع من المسؤولية هذه).

أما في مجال القضاء، فتعجز الكلمات عن وصف حجم المشكلة، فالمصادر شبه معدومة، ولا سلطة حقيقية للقضاء في ظل سيادة عقلية الاستزلام، ومظاهر الوساطة، والتدخل الذي يأتي من أعلى المستويات. وما زال الكثير من القضاة يقاومون إدخال تحسينات حقيقية على عمل جهاز القضاء، ويلجأون للاحتكام إلى قوانين عفا عليها الزمن. ومن الأمثلة على ذلك، الإجراءات القانونية المتعلقة ببيت الطاعة (وإجبار النساء على العودة لرجال لا يرحمون، ولا يدعون رحمة الله سبحانه وتعالى تحل)، يسوقون النساء كالجواري رغما عن إرادتهن وإرادة أهلهن. أي نظام قضائي هذا الذي نريد



أن نحتكم إليه وهو قد ينصر الظالم على المظلوم.

المواجهة الحقيقية تبدأ بالنظر عميقاً في الذات. فلنسأل أنفسنا: هل نحن نحب وطننا بالفعل، ونسعى إلى خدمة المصلحة العامة؟ هل نريد أن نبذل الجهد الكافي وأن نقدم التضحيات في سبيل التغيير؟ هل نريد أن نبقى رازحين تحت نير تخلف يضيفنا في المنافسة على الوجود في هذا العالم المعاصر؟ الآن، تبدأ الثورة ونبدأ بالتساؤل حول كل ما هو قابل للتساؤل بدون خوف أو وجل. الآن، نقول لكل مسؤول أن يتحمل مسؤوليته. الآن، نقول أن هذا المجتمع لن يقبل بالظلام ودعائه والفساد والمستفيدين منه. الآن، نقول بأن التاريخ لا يرحم.

الموقف الاستراتيجي

..وإذا كن متفقين على أن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية هو إنجاز ذو أهمية كبرى في تاريخ الشعب الفلسطيني؛ وإذا نظرنا بإيجابية، ومن حيث المبدأ، لأهمية إنشاء مؤسسات حكومية (تشبه القطاع العام)؛ وإذا اتفقنا أن حسن النوايا متوفرة لدى غالبية صناع القرار، فإننا لا نتفق على أن ما يتم حالياً من جهود مشرذمة وغير ممنهجة يؤدي إلى عملية بناء إيجابية.

وبالنظر حولنا: فهل نستطيع أن نواجه أنفسنا بأسئلة استدلالية تدلل على حجم وطبيعة المشكلة؟ هل تقوم المؤسسات الحكومية بدور تموي في التخفيف من حجم البطالة والفقر والتخفيف من الأزمة الاقتصادية؟ من هو المسؤول عن حل عشرات الألوف من العاطلين عن العمل أو عون الفقراء المحتاجين؟ هل نستطيع القول أن وضعنا الصحي يتقدم؟ وأن أوضاع مدارسنا وجامعاتنا تتحسن؟ هل يمكن لنا أن الادعاء أن سكان القرى والمخيمات الذين يعانون من تلوث البيئة الناتج عن كسارات الأغنياء هم جزء من تفكير السلطات المسؤولة؟ وكيف لنا أن نواجه أنفسنا ونحن نقتل بعضنا بعضاً، فلا يمر يوم (أو أسبوع على الأقل) إلا ونسمع بجريمة قتل أو اغتصاب أو انتحار أو محاولة قتل؟ والأدهى والأمر أن السلطة الشرعية تقتل أيضاً من خلال أحكام الإعدام المتسارعة، وقتل المتظاهرين والتعذيب في السجون؟ فلنقف وقفة جادة ولنسأل أنفسنا: إذا كان هدفنا التعموي هو وقف التدهور (النزيف) الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته، فهل من جهة مسؤولة تقوم بذلك؟

..أم أن ما نقوم به، في ظل تحالف بعض الرموز السياسية وأصحاب رؤوس الأموال المتعاطشين للربح السريع، يؤدي إلى مزيد من التدهور؟

إذا تعلمنا كيف نواجه النزف الناتج عن قوى خارجية، فهل تتوفر الرغبة والإرادة السياسية والشعبية لوقف النزيف الناتج عن سياسات خاطئة (ولو حتى بنية حسنة) تزيد الوضع سوءاً؟ وهل القادر على التدمير قادر على البناء؟

من مصلحتنا جميعاً أن نقف وقفة جادة ونواجه أنفسنا، ونضع المسؤولية على من تقع عليه المسؤولية لمواجهة التدهور. إذا جاء القرار السياسي واضحاً وحاسماً ولصالح، التنمية الحقيقية والشاملة، فستجد السلطة مئات العقول النيرة، والنوايا الحسنة، والقلوب المليئة بحب الوطن لتتحمل مسؤوليتها الآن.

تبدو الأمور أصعب، ولكن في الوقت ذاته تبدوا النافذة لم تغلق تماماً، ومصلحة السلطة الوطنية هي من مصلحة الناس؛ كل الناس، والتحالف الحقيقي لا بد أن يقوم بين السلطة والمجتمع على أسس عملية وحقيقية، وفق مبدأ الاحترام المتبادل. عسى أن يصبح الصعب سهلاً والمستحيل ممكناً.



الصغار والكبار!

لا يخلو مجلس تذهب إليه من تداول الحديث حول "السلطة" ومؤسساتها، ما هذا الاهتمام؟ هل هو تعبير عن "الفلسطيني السياسي" الذي لا يفتأ يتحدث في السياسة حتى في علاقاته العاطفية؟ أم هو تعبير عن أهمية دور السلطة الوطنية وأهمية كل سياسة تصدر عنها، ودليل حيوية الممارسات التفصيلية التي يقوم بها العاملين فيها في خدمة حياة المواطنين؟ ففي مجال الاقتصاد حدث ولا حرج. البطالة والفقر مشكلات مستشرية، كما توضح الإحصائيات الصادرة عن تقارير رسمية وغير رسمية. ويشعر الناس، أكثر من أي وقت سابق، بما يسمى "الحرمان النسبي" حيث تتزايد متطلبات الحياة التي تفرضها آليات المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي، ويشعر الناس أن الغني أصبح أكثر غنى والفقير أصبح أكثر فقراً. وبشكل عام، يشعر الناس بأن الحياة أصبحت (صعبة).

أما في مجال التعليم، وبرغم الإنجازات المهمة في هذا المجال، إلا أن وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي لا يمكن لهما أن تضعا أيديهما في ماء باردة حيث أن أزمة التعليم الجامعي ما زالت قائمة، ونوعية المناهج والتعليم القائم على التلقين وعدم تطابقه مع مقتضيات الحاجات التنموية، وتراجع نوعية التعليم ودرجة الالتزام لدى عدد من الأساتذة ما زالت مصادر قلق. وصحة الأفراد في فلسطين ليست أفضل من السابق، فالمصادر شحيحة، وتعامل بعض الأطباء والمرضى في المستشفيات لا يرقى إلى مرحلة التعامل الإنساني، عدا عن انتشار ظاهرة الإهمال التي يذهب ضحيتها أطفال وشباب وشيوخ.

وما زال نقص الأدوية في مخازن الوزارة ظاهرة منتشرة، وليس من الواضح كيف للمواطن المؤمن تأميناً صحياً حكومياً أن يستفيد من هذا التأمين. المهم أن الفلسطيني لا يشعر بالأمان، ويدعو الله أن يجنبه المرض لئلا يضطر للدخول في مصاعب عالم الطب الفلسطيني.

أما البنية التحتية، برغم أهميتها الكبيرة، إلا أن تساؤلات كثيرة تدور حولها من حيث طرق توزيع ميزانياتها، وآليات تنفيذها، ودور السياسة وأصحاب المناصب العليا في تحديد المستفيدين منها. والأغرب من هذا كله أن تنفيذ هذه المشاريع يشوبه تقصير كبير في التعامل مع الناس من حيث احترام مشاعرهم ووقتهم، فالشارع الذي يتطلب تنفيذه في دولة تجاوزنا عشرات الأيام، يتطلب من مقاولينا السنوات، وبدون احترام حقيقي لناس من المفترض أن تكون .. راحتهم هي الهدف من المشروع.

وهكذا يتحدث الناس، ويبعدون بالشكوى: ولا ينتهون. يمكن لبعض المسؤولين المتصل من المسؤولية، ويمكن لآخرين أن يخففوا من حدة هذا الضجيج بالبدهء بالشكوى ويتخذون شعاراً لهم (اجا يشكى



لاقي مئة واحد يبكي). وآخرون يعتبرون أن الناس يشكون (أكثر من اللزوم) ولا يرون ما هو إيجابي. وقد يكون في كل هذا درجة من الصحة، ولكن هذا لا يلغي مسؤولية من يحتلون المناصب. فالوظائف التي قبلوها لأنفسهم لا يمكن اعتبارها هدية تلقوها (لا تهدي ولا تسترد)، فمسؤولية الموظف العام هي في خدمة كالمجتمعه، وهي ضمن وظائف الخدمة العامة. فالموظفون العامون، وبغض النظر عن مناصبهم، هم في خدمة الشعب، ولا جدوى من وجودهم في هذه الوظائف إذا لم يقوموا بعملهم، أو حتى قصرُوا فيه.

ولا يمكن للموظفين العامين النظر للمجتمع من برج عاجي، كأنهم في قمة الجبل وينظرون للشعب على أنه عبء لا بد من خدمته. ما يطلبه الفلسطينيون ليس بالكثير: عمل، وتعليم وصحة بنوعية تحترم إنسانيتهم. المطلوب هو سياسات حكومية واضحة وجدية وتخطيط غير مكلف ولكن فعال ومخلص.

الوظيفة العامة عقد احترام متبادل بين العاملين في السلطة والمجتمع، ضمن ما يتطلبه التعامل المهني والحضاري في إطار مؤسسات حكومية تعمل على تشجيع الإبداع والمبدعين ولا تسعى لقتل المؤسسات الأهلية التي تقدم الخدمة النوعية للمجتمع، فنفقد إحدى ركائز مجتمعنا التي لا يمكن أن تستديم التنمية بدونها.

وقد يكون ما نطلبه كثير، ولكننا نستحقه وسنحصل عليه، فأنا أوّمن بالناس.

لكي لا تدمر الحساسيات الضيقة العمل التنموي في

فلسطين

طفا على السطح، مؤخراً، الصراع بين السلطة التنفيذية، وبين المنظمات الأهلية، وهو صراع طبيعي وليس جديداً ولا وليد اللحظة. بيد أن حدة هذا الصراع، وعشوائية خطابه وإشكالية توقيته تدعو إلى استنكاره، والجزم في أن نتائجه تتنافى مع الحاجة التنموية الملحة للمجتمع الفلسطيني.

في المجتمعات الحديثة تتعدد وسائل التعبير السلمي عن المصالح المتباينة التي تدعو إلى أنماط إدارة، وأولويات، وسبل عمل مختلفة. وتوصل البشر إلى ضرورة تغليب التنافس في إطار التعايش على التصارع. ووضعت الأمم لنفسها قيوداً و عقوداً اجتماعية لضمان هذا التعايش على شكل شرائح و دساتير وقوانين هي بمثابة عقود تصبح الحياة معها أكثر أمناً، وأكثر قدرة على الاستمرار والنمو.

وأنشأت الأمم مؤسسات متنوعة لصون هذه العقود وضمان تطبيقها والالتزام بها. وتعتبر السلطات الثلاث من أهم هذه المؤسسات، بيد أنها ليست الوحيدة. فقد نشأت إلى جانبها مؤسسات مجتمعية أخرى تلعب دور الرقيب والحاك على تنفيذ العقود، ومن بينها الإعلام، والأحزاب، والمنظمات الأهلية، التي تعبر عن مصالح ورؤى شرائح مختلفة من الناس. ويؤدي تعدد المؤسسات، وتنوعها، وتنافسها إلى إضفاء طابع الشمولية على العملية التنموية، التي تحتاج إشراك كافة المصادر على اختلاف رؤاها في عمليات البناء والنمو.

وفي هذا السياق، يجب النظر إلى مؤسسات السلطة الثلاث، ومؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات الأهلية، على أنها في شراكة تنموية ذات طابع استراتيجي بعيد المدى، يجب ألا تحكمه المصالح الآنية لهذا الشريك أو ذاك، خاصة وأن شمولية العملية التنموية تتطلب العمل على كافة الأصعدة في آن واحد، وبالتالي، إشراك كافة المصادر المتاحة، وليس تقويضها.

ومن هنا تتضح ضرورة البحث عن وسائل أخرى لخوض الصراع (التنافس) بين الشركاء. فلا يجب النظر إلى السلطة السياسية أو إلى المنظمات الأهلية بشخصها، وإسقاط طابعها المؤسسي. ليس بهدم السلطة تعالج مظاهر الفساد فيها، والأمر نفسه ينطبق على المنظمات الأهلية. فوجود حالات فساد يجب أن تكافح كحالات عينية، أما مؤسسياً فيجب إرساء آليات، وقواعد تنظيمية، تمنع نشوء الفساد، وأول هذه الآليات هو قانون المنظمات الأهلية.

ويجدر في هذا الصدد تذكير السلطة بأن الطريقة السليمة لأي مساءلة هو أن تتم بشكل معلن، ووفق



إجراءات معروفة قابلة للطعن والجدل، وتتخذ عبر القضاء. وإذا كان تقرير المنسق العام للأمم المتحدة حول القضاء الفلسطيني هو الذي أثار حفيظة السلطة التنفيذية، فكان من الحري أن تفعل السلطة جهاز القضاء في مكافحة فساد المنظمات المزعوم (فالمتهم برئ حتى تثبت إدانته)، وتقر من أجل ذلك القانون الذي أقرته السلطة التشريعية، لبدأ العمل به، بدلاً من اتخاذ قرار بأهمية وجوده.

ولا يجوز أن تتصرف السلطة التنفيذية وكأنها غير خاضعة للمساءلة في آليات مراقبتها للمنظمات الأهلية وأية جهة أخرى، ويجب ألا تتصرف بما يخالف القانون المعمول به أو إدانة المتهم قبل إثبات التهم. والأهم من ذلك، أن دور السلطة التنفيذية يجب أن ينصب على تعزيز الوحدة الوطنية، ونزع فتيل الصراع، وتيسير عمل الأطراف التنموية المختلفة، فتتفرغ فوق كل الأطراف بدلاً من تأجيج الخلاف، فالحاسر الأكبر من هدر المصادر وتضييع الوقت في تراشق الاتهامات هو المجتمع الفلسطيني والقضية الوطنية.

إن الأموال التي تتصرف بها المنظمات الأهلية هي أموال عامة خاضعة للمساءلة، ولكنها ليست أموالاً حكومية كي تخطط السلطة التنفيذية لأولويات وطرق صرفها. أما المنظمات الأهلية فعليها الإسراع إلى تبني سياسات داخلية وخارجية تتم عن شفافية حقيقية. وصار من الضروري أن تشكل هذه المؤسسات إطاراً نقابياً، ليس لحمايتها وحسب، بل من أجل أن تتمكن من وضع قواعد وأصول يعتبر الخروج عليها بمثابة خرق لقواعد أخلاقية مقررة. كما وأن المنظمات الأهلية مدعوة لنشر ميزانياتها الفعلية وليس موازاناتها المقترحة، والإعلان عن قبولها بالتفتيش عليها من الهيئات المشكلة وفق القانون، مع حقها في الدفاع عن نفسها من خلال القضاء، في خطوة إضافية لوضع الجهاز القضائي عند مسؤولياته.

إن النقاش الجاري هو نقاش لا بد منه وهو صحي في غالبه، وما يميزنا كمجتمع فلسطيني بأننا، وحتى هذه اللحظة، نستطيع أن نناقش قضايانا بشكل مفتوح وعلني. ونحن لا نرغب بأن نقوض أحد المعامل التنموية والوطنية الرئيسية.

المجتمع المدني النابض تشكل المنظمات الأهلية أحد عناصره الرئيسية، ولن ينفعنا أن نقلد هذا النظام أو ذلك، فالتعددية والمكاشفة والمحاسبة أصبحت تقليداً لن يزول. فلنستمر في النقاش، ولكن بموضوعية، وليعد الجميع إلى عمله، وليحاسب كل منا نفسه أولاً، فتحن جميعاً مقصرين.



ناحية "حكر الجامع" .. والتنمية القاصرة!

لم يتوان أهل المغرقة ومخيم السويدي والقرية البدوية والفخاري وحكر الجامع عن المطالبة بدمجهم في عملية التنمية الجارية. هذه المواقع الخمسة في قطاع غزة مجهولة للكثيرين، حتى في القطاع نفسه وبين عدد من المسؤولين. مطالب أهلها بسيطة ومعقدة الوقت ذاته: بسيطة بحجم مطالبة الفلسطينيين أجمع بالهوية. فالكثير من هذه المواقع لا تتمتع بالشخصية القانونية أو الإدارية، فهي خارج تنظيم المدن والقرى المعترف بها، ونادراً ما تجد مجالس محلية فيها. وحسب تعبير أحد المواطنين في حكر الجامع فإن (أهل الحكر يبحثون عن هوية). ولك أن تصدق ذلك إذا قمت بزيارة قصيرة لهذه المواقع، لتجد أن الشوارع غير معبدة، والمياه غير مؤمنة، والكهرباء ضعيفة أو غير متوفرة، والمدارس والعيادات الصحية بعيدة.

الاهتمام شبه معدوم بهذه المواقع، وهي خارج الفكر التنموي للمخططين. وعلى حد قول أحد المسؤولين في القطاع فإن (هذه المواقع عشوائية لا يسكنها الكثيرون، ولا بد لنا من التركيز على التجمعات السكنية المأهولة). وبرغم المغالطة الواضحة بالنسبة لعدد سكان هذه المناطق (فهو عدد كاف وملفت للنظر يتجاوز عشرات الألوف)، فالأهم من العدد أن هؤلاء السكان هم مواطنون في فلسطين تتحمل مسؤوليتهم السلطة الفلسطينية (حكومتهم) ومؤسساتهم الأهلية. كما أن التنمية الحقيقية هي التي تذهب للمناطق التي تحتاجها.

فالتنمية لا يمكن لها أن تقتصر على المواقع التي تتمتع بالعزوة، والوجاهات العشائرية، والمصالح السياسية. ومن المؤكد أن أعضاء المجلس التشريعي، الممثلين لهذه المناطق، سيجدون حرجاً كبيراً في مواجهة ناجيهم في هذه المناطق عند الانتخابات القادمة. وقد لاحظنا أن عدداً من الخبراء والمخططين يجدون عزاء في إهمال هذه المناطق، من خلال التشبث بمقولات كتلك التي تقول بأن أهالي هذه المناطق غير متعاونين، ومفرقين وغير مبادرين. وقد تكون بعض المظاهر توحى بذلك، ولكن تدقيقاً أكبر في الواقع يؤكد أن هذه المقولات غير دقيقة، وتدلل على إطلاع سطحي على هذه المواقع وعلى المعنى الحقيقي للتنمية. كما أن هناك دلائل كثيرة على أن سكان هذه المناطق مبادرون، ويتمتعون بروح الإبداع، ولديهم الدافعية للمشاركة والعمل الدؤوب في حالة توفر أرضية مؤسسية أفضل، ورعاية رسمية مناسبة. فالتنمية التي تهرب من مواجهة التحديات، ولا تسعى لدمج المناطق المهمشة تصبح وسيلة نفعية تعزز مصالح المتنفذين أصلاً.

وقد لاحظنا، أيضاً، أن هناك توجهها شفهياً- وأحياناً اهتماماً حقيقياً- لدى بعض المسؤولين بهذه

المناطق، ولكن هذا التعاطف لم يترجم، حتى الآن إلى فعل حقيقي يرفع العبء المعيشي عن مواطني هذه المناطق.

ومن هنا، يدعو برنامج دراسات التنمية كافة الوزارات والمسؤولين، وأعضاء المجلس التشريعي، والمؤسسات الأهلية والدولية، للمساهمة في دمج هذه المناطق في العملية التنموية من خلال مبدأ المشاركة والاحترام المتبادل.

حتى تنجح لجنة التطوير الإداري في مهمتها

تجاوبت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية مع المطالبات العديدة (والتي من بينها "تقرير روكار" الذي بادر لإعداده مؤسسات أمريكية، وساهم في تحضير المواد له خبراء فلسطينيون) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير الوضع الإداري في مؤسسات السلطة الوطنية. إن إحداث تغيير إيجابي بهذا الاتجاه هو مطلب فلسطيني قبل كل شيء، وسيساهم في تطوير البنية اللازمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في فلسطين، وسيساهم حتماً في تحسين أوضاع المواطنين والتفافهم حول السلطة الوطنية. ومما لا شك فيه أن أي تحرك باتجاه الإصلاح الإداري سيكون إيجابياً، ويمكن تعظيم المنفعة منه في حال التعامل مع مجموعة جديّة من الأسئلة والقضايا التي تستلزم التوقف عندها.

أولاً: لم يكن من المناسب الانتظار للبدء في هذا المشروع المهم حتى ظهور تقرير روكار، في حين أن مطلب الإصلاح كان وما زال مطلباً فلسطينياً وردت مبرراته في عدد كبير من التقارير الصادرة عن مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية. كان من الأولى استجابة ضغط الجماهيري الوطني للتعامل مع مسائل الإصلاح الإداري، حيث أن الداعم لمثل هذه الإصلاحات سيكون الشعب بمجمعه، وإذا أحس الناس بأن هذه الإصلاحات جاءت بناء على مطالباتهم بها، فإنهم سيبقون داعمين لها وللقائمين عليها.

ثانياً: إن عضوية اللجنة اقتصرت على شخصيات فلسطينية بارزة، وذات باع طويل في مؤسسات السلطة الوطنية. وهذا مفهوم من ناحية أنها لجنة وزارية. ولكن تفعيل عملية الإصلاح برمتها يحتاج تفعيل هيئات وخبرات إضافية. كما أنها وبرغم أهمية خبرة الأعضاء الحاليين- إلا أن هذا النوع من المهمات يتطلب رفدها بدم جديد، وقدرات إبداعية، ومسافة واضحة بين بعض الأعضاء والآلية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات.

ومن ثم، يأتي دور صناع القرار، كالمشاركين في اللجنة، للدفع باتجاه تطبيق التوصيات المحددة. وهنا لا بد إشراك المجتمع المدني، بأحزابه واتحاداته ومنظماته الأهلية، وتعظيم دور المجلس التشريعي والجهاز القضائي.

ثالثاً: إن ناجعية الإصلاح التي يمكن لأية لجنة القيام بها، تعتمد على مجموعة من المتغيرات، أهمها يتعلق بوجود الإرادة السياسية والشعور بالمصلحة العامة تجاه أهمية تطوير أوضاع الناس. ولا بد من الحذر، ومن خلال دراسة تجارب مجتمعات أخرى، من أن يتحول مثل هذا المشروع إلى آلية إضافية لتثبيت وتكريس الوضع القائم، مع تقديم بعض الإصلاحات التي قد تقسر



على أنها "تجميلية" فقط. وبرغم أن أي إصلاح هو أفضل من لا شيء ومع الإدراك بأن التغيير بأخذ وقتا وجهدا، إلا أن الإصلاحات الجزئية لن تساهم في دفع عملية التنمية ككل، ولن تجتث جذور المشكلات الإدارية التي تواجهها مؤسسات السلطة ومواطنيها.

رابعاً: إن الإصلاح الإداري، إذا لم يترافق مع تغييرات أساسية في نظرة المؤسسات والقائمين عليها للجمهور الفلسطيني فإنه لن يحقق النجاح. والمطلوب هو إحداث تغييرات أساسية في التوجهات الحالية للمؤسسات، بحيث يتم تبني رؤى تعتمد على دمج حقيقي لأسلوب المشاركة على كل المستويات. ويمكن ترجمة هذا في أهداف وهيكلية عمل هذه المؤسسات، ونظرتها للمواطن بصفته مستحقاً للمشاركة في التنمية وهدفاً لها يتلقى الخدمات التي تليق به كمواطن كامل الحقوق، ودون تمييز. وهذا يتطلب درجة أعلى من المهنية والأسلوب العلمي المعاصر في إدارة وتنظيم المؤسسات.

خامساً: إن التطوير الإداري، إذا لم يترافق مع درجة أعلى من الديمقراطية والشفافية، فإنه سيتحول إلى تمرين فكري مجرد لن يحقق نتائج إيجابية. بل على العكس، سيؤدي إلى تدهور في تقييم الجمهور وثقتهم في المؤسسات القائمة على التنمية.

وأخيراً، فإن اللجنة الحالية والقائمة من أجل العمل على التطوير الإداري مطالبة ببذل كل الجهد لتطوير (أو إصلاح) إداري يحقق رفع مستوى المعيشة للمواطن الفلسطيني، ويربط عملية الإصلاح بالتنمية البشرية المستدامة، بما يتبع ذلك من أهمية الترشيد المالي، وتعزيز الربط الإيجابي بين المصالح الاقتصادية للمستثمرين الفلسطينيين، وبين المصالح السياسية والاجتماعية للمجتمع ككل، بحيث لا تكون مصالح المستثمرين فوق مصالح المجتمع.



كل تقرير ونحن بخير

خرج علينا "تقرير التنمية البشرية" الفلسطيني (١٩٩٨ - ١٩٩٩) ليضع فلسطين على خارطة التقارير الدولية التي تنتجها الأمم المتحدة. وتزامن ذلك مع النية لإعلان الدولة الفلسطينية على أرض فلسطينية. وبنفس المفهوم وتجاوباً مع متطلبات المرحلة، خلاص التقرير ليؤكد أن فلسطين، شعباً ودولة، حالة مستمرة لا تتوقف عند نقطة معينة، فالعملية مستمرة ويتواصل مع ذلك أعمال الفكر من أجل المستقبل.

هذه بعض الخواطر التي تتنازعنا عند قراءة معطيات التقرير:

أواخر الوسط: اتضح أن فلسطين (وبشكل تقريبي جداً) تأتي بترتيب ١٠٤ من بين ١٧٥ قطراً في العالم، أي يتفوق علينا نحو ٥٩٪ من أقطار العالم التي تقع ضمن تقرير التنمية البشرية الدولي. وهذا يعني أننا استطعنا (وبدرجة معقولة وبدون مبالغة وبدعم من كثيرين غيرنا) أن نحول مصادرها المحدود. إلى معدلات تنمية بشرية معقولة. وإن دلل هذا على شيء فهو يدل على أن المجتمع نفسه وبالتعاون مع منظمات ومؤسسات كان قد استطاع مقاومة حالة التقهقر التنموي ضمن تجربة متميزة.

■ **تحذير من التدهور:** أتضح من المعطيات أنه لم يحصل نمو اقتصادي حقيقي في السنوات الأخيرة، وأن الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية قد انخفضت نسبتها من الموازنة. وفي الوقت ذاته، ترتفع نسبة المنضمين للقوى العاملة ٨٪، مع نمو في الوظائف بنسبة تقل عن ٢٪. ويتوافق ذلك مع معدلات خصوبة مرتفعة. سنوات العقد القادم، إن لم تتم إدارتها بمسؤولية عالية وعقلية علمية ونوايا صادقة، ستسهم بحالة من التدهور من مناحي الحياة المختلفة.

■ **أين النساء؟** بين التقرير أن وضع النساء الفلسطينيات في دول العالم العربي ليس هو الأفضل (كما تقول الادعاءات السائدة)، بل يأتي في مواقع متوسطة في العالم العربي ومتأخرة في العالم (٩٧ من بين ١٤٤ قطراً أي بعد ٦٧٪ من هذه الأقطار) حسب مؤشر التنمية البشرية المعد للنوع الاجتماعي، و (٨٥ من بين ١٠٣ أقطاراً أي بعد ٨٥٪ من هذه الأقطار) حسب مؤشر التمكين الذي يقيس قدرات النساء الاقتصادية والسياسية وفي مواقع صنع القرار. ونحتاج لأن نضاعف جهودنا ٩٩ مرة من أجل أن تتساوى النساء والرجال في عضوية المجالس المحلية، و ٩٠ مرة من أجل أن نصل لدخل مكتسب متساو، و ٩٤ ضعف من أجل مساواة في المجلس التشريعي، و ٩٧ ضعف من



أجل مساواة في المجلس الوزاري. وقد أتضح أن النساء تتفوق كمياً على الرجال من حيث معدل أمل الحياة، والتسرب من المدارس، ونسبة البطالة، ويسبقن الرجال في عمر الزواج.

■ تمويل التنمية: نستطيع مضاعفة حجم الموازنة في حالة إتباع سياسات وإجراءات جباية ضريبية أكثر فعالية، وفي حالة تخصيص الأموال الضريبية التي تجنيها الشركات والهيئات الاحتكارية للموازنة الخاصة بوزارة المالية، وإذا استطعنا تحصيل ما يدفعه من العمال الفلسطينيين في إسرائيل من ضرائب حسب الاتفاقيات، وإذا وفرنا الأجواء الاستثمارية الملائمة للبنوك من أجل حفزها على إبقاء ودائعها محلياً، وإذا تم إتباع سياسة إنفاق قائمة على حسن، الصرف بحيث يتم إنفاق المال في مكانه المناسب وبعيداً عن مظاهر الترف ومظاهر وظيفية أخرى لا تدر على المجتمع بأي مردود.

■ الأمن: إذا كنا ننفق على الأمن ما يقارب ٣٠٪ من الميزانية الحكومية الجارية، وإذا كان لدينا ٤٥ عاملاً في أجهزة الأمن لكل ١٠٠٠ مواطن (بالمقارنة مع ٨,٣ طبيبي لكل ١٠٠٠ مواطن و٥,١ معلم لكل ١٠٠٠ مواطن)، فلماذا لا نحس بالأمان؟ ولماذا يموت أطفالنا على الطرقات هدرًا؟ ولماذا تم الفوضى شوارعنا وتسود مخالفة إشارات المرور (على عينك يا تاجر)؟ ولماذا يحس ٩٥٪ من المستطلعين بأن القانون (المرتبط بإشارة المرور) يسود مدن إسرائيل ولا يسود مدن فلسطينية؟ ولماذا لا يزال الناس يأخذون القانون بأيديهم؟ ولماذا تقتل النساء ويضرب الأطفال؟ ولماذا يتزايد عدد حالات الانتحار وحالات الاغتصاب؟ ولماذا يبقى المئات في السجون الفلسطينية بدون محاكمة؟ ولماذا...؟

■ أسر نووية: كشف التقرير أن ما يزيد عن ٧٣٪ من أسرنا عبارة عن أسر نووية، فلماذا نتعامل مع البرامج الاجتماعية وكأن مجتمعنا ما زال مجتمع العائلة الممتدة. فلو كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة للشؤون الاجتماعية، ولجان الزكاة، ووكالة الغوث، والمنظمات الأهلية. لا بد للبرامج الاجتماعية أن تتجاوز خرافات اجتماعية حول العائلة الفلسطينية وأن تسعى للتعامل مع واقع الأسرة النووية الجديدة.

■ الاستثمار والتمويل الدولي: تشعر غالبية الفلسطينيين بأن الخطوط التتموية والتمويل الدولي لا يعودان على أفراد المجتمع ومناطقه بالمنفعة المتساوية.



الجوهر والقشور

لماذا الهروب من التركيز على جوهر المشكلة؟

غياب الإنجازات الملموسة على المستوى السياسي، وإسرائيل ما زالت تسيطر على الأراضي الفلسطينية، والمستوطنات تزداد حجماً، في الوقت الذي سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على مقررات الفلسطينيين.

الوضع الاقتصادي الداخلي على مستوى الواقع يؤثر نحو اتجاهات سلبية، فالدخل الحقيقي يتناقص، والأسعار في ارتفاع، وساعات العمل تطول، والفجوة بين المستفيدين، بين الأغنياء والفقراء تزداد، وبأقل المعايير، فإن ثلث السكان من الفقراء.

تستمر المفاوضات مع الإسرائيليين من ناحية، وتندعم تقريباً المفاوضات على المستوى الداخلي، فإذا كان باستطاعتنا أن نجلس ونتفاوض ونبتسم أمام الكاميرا مع أعداء دمرنا وحياتنا وما زالوا، فلماذا لا نستطيع أن نتحمل القليل من جهات النظر المتباينة والتي سيؤدي التعامل معها بحكمة إلى تحسين وضع السلطة الوطنية بالأساس؟ لا خلاف حول انتشار الفساد، واستخدام البعض نفوذهم السياسي في تعزيز وضعهم الاقتصادي. فليس هناك فلسطيني يعتقد عكس ذلك.

فعالية المؤسسات في خدمة المواطنين، بموضع تساؤل كبير. فما هي الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين؟ ولماذا انتشر الإحساس بأن المواطن والشعب في خدمة الحكومة، بينما الوضع الطبيعي أن يكون عكس ذلك.

الانفعالية في التعامل مع الأحداث ليست الحل. فالخلافات والمشكلات تحل فقط بالتروي والحكمة.

لماذا نبرع في إبعاد الأصدقاء والحلفاء الحقيقيين عنا، نحن أفراد الشعب الفلسطيني؟ ولماذا نتصرف وكأن رأي الناس لا يهم؟ وكأننا في صدد مشكلة لحظية، بينما القضايا هي جوهرية و تتطلب حلولاً طويلة الأمد. وسلطاننا الفلسطينية لا تشكل لنا مشروعاً اقتصادياً أو لحظياً، فحاجتنا هي للتفكير الموضوعي الطويل الأمد الذي يضع مصلحة الناس ويقدمها على مصلحة بعض الفئات المنتفعة.

المشاركة الحقيقية هي الضمان للاستمرارية، وكل ما هو غير ذلك يؤدي للضمور والتقهقر.



اللقاء بعد الافتراق

كان لافتتاح الممر الآمن دور (ولو محدود) في إعادة اللحمة بين جزئين من الوطن الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة). وكان من الملاحظ أن افتتاح هذا الممر ساهم بشكل أقل من المتوقع في تفعيل التبادل بين المنطقتين، سواء على مستوى انتقال الأفراد، أو التبادل والتنسيق بين المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. ومع ذلك فإن تداعيات هذا اللقاء (المحدود) بين فلسطينيين عاشوا في غربة عن بعضهم البعض لها دلالات على الإمكانيات المستقبلية.

وسيكون للتوغل في طبيعة اللقاء وتبعاته ودلالاته دروساً ذات فائدة للتعلم في وضع الخطط لاستيعاب باقي الفلسطينيين العائدين من اللجوء، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، فإنه لا بد من التنويه لمجموعة مترابطة من النقاط، بعضها تؤخذ كمسلمات، والبعض الآخر بحاجة لنقاش وبحث مستفيضين:

إن هذا اللقاء كان، وما زال، مطلباً وطنياً لا يمكن التضريط به، فربط شطرين من الوطن مسألة في غاية الأهمية على المستوى السياسي الوطني وعلى المستويات الاجتماعية والثقافية.

إن من حق كل فلسطيني أن يعيش وأن يعمل وأن يكون أسرة في أي جزء من الوطن الفلسطيني (حيثما كان ذلك ممكناً)، ولذلك، فإن مسألة انتقال أسرة من غزة للضفة أو العكس مسألة بديهية حقوقية غير قابلة للتصرف.

إن أي لقاء (حتى بين الأحبة)، وخصوصاً بعد غياب، لا بد من التحضير له من أجل الخروج بأفضل النتائج. وتشير مختلف الدراسات المتعلقة بدناميكيات التفاعل بين المجموعات إلى أن طبيعة اللقاء الأولى لها أهمية كبيرة في تحديد نوع العلاقة على المدى البعيد، فإذا كانت العلاقة استغلالية تشوبها علاقات قوة غير متوازنة تستمر العلاقة ضمن مفهوم من الجفاء يقارب التمييز العنصري. ولذلك، من الحري لو بادرت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص إلى إيجاد أفضل الطرق لاستيعاب تبعات اللقاء وتأسيسه على أسس واضحة غير قابلة للتفسير ولا قد يصبح الغموض وسيلة استغلال من المتنفذين، وترويجاً لمصالح فئة قليلة على حساب باقي فئات المجتمع.

إن الجفاء يولد العنصرية وهي شعور وطريقة تفكير تنتشر بين أفراد كثيرين في المجتمع (متعلمين وغير متعلمين). ولكن الأدهى من العنصرية هو التمييز: وهو الفعل الناتج عن العنصرية. فكل إنسان حر في شعوره، ولكن لا بد من ضوابط تعليمات وقوانين واضحة تضمن حقوق الأفراد في العمل والحركة والدخل العادل بغض النظر عن شعور الأفراد. فقد يشعر أحد مدراء الشركات شعوراً سلبياً



تجاه مجموعة ما في المجتمع، ولكن إذا توفر قانون واضح يضمن فرصاً متساوية للجميع في العمل، فإن شعوره يبقى مسألة شخصية. وضمن هذا السياق، يصبح التمييز مسؤولية مؤسسية تتعدى الأفراد أنفسهم.

إن مظاهر العنصرية والتمييز تنتج، بالأساس، عن عوامل بنيوية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي في المجتمع. فاستشراء البطالة والفقر، وتغليب مصلحة أصحاب رؤوس الأموال في عمالة (رخيصة) تولد إلى درجة عالية من التوتر والتشنج في العلاقة بين مجموعات تعرف نفسها ومصالحها بشكل متميز (حيث ينطبق عليها تعرف المجموعة الإثنية التي تعرف نفسها وتاريخها وتجربتها ومصالحها بشكل مختلف عن المجموعات الأخرى). ويتعزز التعريف بالاختلاف بين الطبقات الكادحة التي تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على لقمة العيش، ويتحول الصرع ليدور بين أفراد الطبقات الكادحة، بدل توجيه الأنظار لجوهر المشكلة المتعلقة بعجز النظام الاقتصادي والسياسي عن توفير العمل لجميع أفراد المجتمع، ومصالحهم المتناقضة مع سعي أصحاب العمل لتحقيق أكبر قدر من الربح على حساب العمال. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن نجد أن العنصرية والعدوانية هي أكثر انتشاراً بين الطبقات الكادحة من البيض والسود في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم.

إن للعنصرية وللتمييز أبعاداً معرفية تتعلق بشيوع مجموعة من التعميمات الخاطئة إزاء مجموعة من الناس الذين نعرفهم بشكل مختلف. فالتعميمات المبسطة تعتمد، في غالب الأحيان، على مجموعة من البيانات التي قد تكون خاطئة (إشاعات) أو تعبر عن مشاهدات محدودة، ومع الوقت، تصبح آلية جمع المعلومات عن (الأخر) اختيارية حيث نسعى لجمع معلومات تعزز قصور تعميماتنا ولا نتاقضها، وإذا ناقضتها نبحت عن معلومات غيبية أو تبدو منطقية (حتى لو لم تكن حقيقة) لئلا نعرض قناعاتنا المسبقة لتناقضات ونضطر للبحث الجدي وبشكل مفصل حول (الأخر). فالأسهل للناس القبول بالتعميمات والمتوارث من المعرفة مما يعرض المجموعات المهمشة تاريخياً للتمييز المعرفي. والأهم من ذلك، فإن التعميمات بحد ذاتها ليست المشكلة الجوهرية، ولكن استخدامها من الطرف الأقوى في التمييز ضد الطرف الأضعف يصبح آلية اعتيادية في التعامل اليومي.

ومن هذا المنطلق، يصبح التمييز ضد عمال غزة المتقلين لجزء ما من وطنهم مسألة اعتيادية، لا تسبب الأرق للكثيرين سواء من المسؤولين أو من عامة الجمهور. الشيء الآخر الذي يؤدي لتبرير وتعزيز التجايف بين أبناء الشعب الواحد. ويصبح البحث في سلبيات التجربة المحدودة أكثر بكثير من البحث في إيجابياتها وطرق تعزيز هذا التفاعل ليحقق أفضل النتائج للمجتمع ككل. والأهم من ذلك، هو في العبر والدروس التي سنتعلمها نتيجة أخطائنا المتمثلة في عدم الاعتراف بالمشكلات، والثمن الباهظ الذي قد ندفعه غداً إن لم نجهز أنفسنا من خلال التخطيط المسبق لاستيعاب كل فلسطيني يعود لوطنه. أو ينتقل من مكان إلى آخر في بلاده.

بأم عيني في مخيم شاتيلا

التقيتهم في مخيم شاتيلا في لبنان. مجموعة من الشباب (الفتيات والفتيان) الفلسطينيين. مفعمون بالحياة والنشاط. احتضنتهم وكأنني كنت قد فارقت أخوة أو أبناء لي فترة طويلة. الهم الأكبر كان في ذلك الحين الذي ترسّى في عيونهم، في ذلك الحزن الذي تلاقى مع هجرة لا تبدو لها نهاية. ليسوا ككل الشباب، كان ذهنهم متوقفاً، جريئاً، مبتسمين، متحمسين. ولكنهم كانوا يبحثون (في أنفسهم) عن ذلك الحس الفطري في إمكانية الثورة والتغيير. لم أستطع أن أنتزع منهم ذلك الإحساس بالأمل الذي لا يمكن لإنسان أن يحيا بدونه. عجزت كل الكلمات المثقفة والمسيئة أن تقول لهم أكثر مما قالوه. فالعود تصبغ عقيمة ومفرغة من محتواها. قالوا لي وقلت لهم. وزاد الحب والدفء خلال اللقاء. ولكن كلماتي أصبحت مبعثرة، وبقيت كلماتهم ثابتة: نجب فلسطين. كيف هي فلسطين؟ هل هي كما نعتقد؟ هل نستطيع أن نعلم بها؟ هل هنالك أي مجال للعودة (ولو حتى زيارة)؟ هل القيادة مهمة بنا؟ هل سيحبنا الناس هناك عند اللقاء؟ ولكن كيف لنا أن نفكر في هذا؟ علينا أن نفكر بالدراسة والعمل هنا، أليس كذلك؟ ولكن لماذا نذهب للمدارس؟ ما الفائدة؟ لن نحصل على عمل بأي حال من الأحوال، فهناك عشرات الأعمال المحرومين من القيام بها كفلسطينيين؟ ولماذا نضيع وقتنا؟ الدراسة استثمار غير مجد؟ ضعت بين الحلم ووصف الواقع؟ خفت أن أصارحهم. ولكنهم يعرفون. يشعرون. خفت من مشاعري نحوهم. بين الوعود والوداع خيط رفيع. شعور عال بالذنب. ولكن الذنب لا يجد نفعاً. قالوا أنهم سيعودون لمركزهم الثقافي الذي أنشأوه، سيقومون بنشاطات تطوعية كل يوم. وسيبقون حول أبو مجاهد فهو يذكرهم بفلسطين. وسيحلمون: ولكن أحلام مراهقين. وهذا شيء جيد. قلت! ماذا أستطيع أن أفعل؟ قالوا أخبر طلابك في الجامعة عنا، فهم سيفهمون. تحدث، وأخبرهم الحقيقة. أخبرهم عن اللاجئين، وعن حقهم في العودة، وحقهم في حياة كريمة. وقد تعود لنراك. نحن ننتظر. ونحن كذلك!!



البنية التحتية؛ أموال مستفيدون وخاسرون!

أن الأوان لأن تفتح وسائل إعلامنا ملف البنية التحتية بدرجة عالية من المسائلة والمكاشفة. الأموال التي تنفق في هذا المجال تشكل القسم الأكبر من أي ميزانية تطويرية تم تقديمها للدول المانحة (نحو ٥٠٪). والنقاش الدائر يؤكد على أهمية إعادة بناء بنية تحتية مناسبة لحاجات التنمية.. وهذا صحيح. ولكن، هناك مجموعة من التساؤلات التي لا بد للمسؤولين الإجابة عليها، ضمن مبدأ: من حق الشعب الفلسطيني، الذي تأتي الأموال تحت شعار تنمية: أن يعرف الحقيقة.

فمن يستفيد من هذه الأموال؟ ومن يخسر؟ وهل يؤدي كل هذا الإنفاق على البنية التحتية للتنمية؟ وما هي البراهين على أن كل هذه البنية التحتية تؤثر بشكل يتناسب مع حجم الإنفاق على تميمتها؟ وإذا كان حجم الإنفاق الهائل مبرر، فلماذا لم تشعر به الكثير من المناطق المهمشة والتي لا تتمتع بالنسبة لبعض صناعات القرار بأهمية سياسية لهم؟ وماذا عن المناطق المحاذية للمستوطنات، لماذا يتم التهرب من العمل فيها؟ ولماذا وضع البنية التحتية على حاله؟

فلنأخذ بعض الأمثلة التي قد لا تكون مهمة في معيار البعض: لما يقتل خمسة أشخاص (عمال وأطفال) خلال عام واحد في منطقة غزة الوسطى ضمن ما يسمى بحوادث عمل؟ هل هي جريمة باسم ملطف؟ هل هي جرائم الكبار التي تأتي لأسباب متعلقة بالإجراءات التي يتخذونها تذهب بدون حساب؟ فإذا كان مشروع البنى التحتية في تلك المنطقة سيستمر أربع سنوات فهل هذا يعني أن عشرين فلسطينياً سيدفعون حياتهم من أجل أن تمتلئ جيوب الأغنياء والمتنفذين بالأموال التي يستحقها الشعب؟

شارع الإرسال في رام الله (حيث مكان برنامج دراسات التنمية) من أهم الشوارع في المدينة ومن (أرقاها). وبعد أن استمر العمل سنوات، وبكثير من عدم الاحترام للمصالح الإنسانية للمشاة وأصحاب السيارات الذين عانوا وسائل النقل، والنتيجة؟ شارع مليء بالحفر من أوله لآخره بسبب قلة إلتقان عملية توزيع أغطية نظام المجاري.

حوادث (أو مقارنة من حوادث) بشكل شبه يومي بسبب سوء التخطيط للشارع. وكيف يمكن لأي مسؤول إعطاء الإذن لإحدى الشركات الاحتكارية بوضع لافتات الدعاية خاصيتها في مكان يشكل خطورة على سلامة المشاة ويسبب لهم البلبلة في قطع الشارع، بسبب إخفاء اللافتات لحركة السيارات للشارع؟ من يدفع الثمن ومن يستفيد؟ أليس من حق الفلسطينيين أن يتعرفوا على ما يحدث في هذا المجال؟ وأين الدور الرقابي للمجلس التشريعي؟



من المؤكد أن الملايين يمكن توفيرها وصرفها باتجاه التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، ومجالات يستفيد منها عامة الشعب بشكل أكبر وأوضح؟ البنية التحتية ضرورية ولكن ليس بأي ثمن؟ والأهم أن لا يجري تنفيذها بشكل غير مبرر (غير الربح للأغنياء)، وأن لا تكون على حساب الاستثمار في تنمية قدرات الناس وتوسيع خياراتهم.



البيت.. الحلم.. الوطن

قالوا في "البيت" (Home) الكثير: السكن من السكنية، والقلعة من الجاه والعزوة، والملجأ من الحماية، وغير ذلك من الأوصاف. ومن ناحية نظرية فإن البيت- المسكن يعني للناس كل هذه المعاني، ويبقى السؤال: هل تحقق المسكن للجميع، ومتى سيصبح المسكن الآمن حقاً من حقوق الإنسان تضمنه القوانين الفلسطينية؟ فالناظرون للواقع الفلسطيني يدركون أن درجة عالية من غياب المساواة تتضح لدي النظر لمؤشرات الإسكان.

فالسكان في المخيمات، وحواري المدن القديمة، والقرى النائية، وما يسمى بالتجمعات العشوائية، يدرك أن الحق في السكن ليس لفظاً بلا معنى أو محتوى. هناك فلسطينيون ما زالوا يعيشون في كهوف في جنوب الخليل، وعائلات تعيش في غرفة واحدة في مخيمات غزة، وأسر تعيش في بيوت شبه مدمرة في القرى، وفي منطقة "حكر الجامع" تلو قامة الإنسان على سقوف البيوت، وتضيق الحواري فلا تمر الجنازة منها. هذا النقص الكمي والنوعي والفاضح في متطلبات الإسكان يشكل أهمية أولوية لم ترجمتها حتى الآن إلى برامج أو خطط حقيقية قابلة للتنفيذ، ولم يتم حتى اللحظة جمع الجهود الحكومية والأهلية والخاصة للتصدي للمشكلة.

والأهم من ذلك، أن مشكلة الإسكان غير مفصولة عن معطيات الوضع السياسي من حيث مصادرة الأراضي ومحددات التنظيم. كما أنها مربوطة، بشكل مباشر، بالسياسات والإجراءات التي تتخذها الهيئات المسؤولة بشأن الإسكان.

فالقدرات التي تتخذها الجهات المسؤولة بخصوص توزيع الأراضي ورفع أسعارها بشكل احتكاري (غير خاضع لحرية السوق)، والعلاقة غير واضحة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال والشركات الاحتكارية، كل هذا يزيد من أعباء المواطنين ويحد من إمكانياتهم لتحقيق الحلم في هذا الوطن، حلم السكن الذي يحقق المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

كما أن ممارسات بعض المسؤولين غير واضحة المعالم، وتدعو للتساؤل من حيث ارتباط مصالحهم الربحية بمصالح الشركات الخاصة، مما يرفع أسعار الشقق والبيوت دون وازع أو رقيب.

بالإضافة لذلك، فإن مسألة تأمين الإسكان مرتبطة بدرجة التطور التنموي بشكل عام، وبمسألة فرط التزايد السكاني. إن نظرة متفحصة لوضع الإسكان، تؤكد أن المشكلة قائمة وصارخة في تعقيدات، وتحتاج للكثير من النوايا الصادقة، والعمل الدؤوب لتحقيق الحلم. تأمين بيت لكل فلسطيني فوق أرض الوطن.



ما زلنا نتساءل؟

ليس هناك أهم من "الصحة" كمؤشر على نوعية حياة الإنسان. نجد تأكيداً لهذه المقولة في أحاديثنا اليومية "الله يعطيك الصحة" و "صحتك أهم من كل شيء" كما نجدها في التقارير الدولية ومؤشرات التنمية البشرية، حيث تأتي المؤشرات الصحية في المقدمة.

وبالنظر "لصحة" المجتمع الفلسطيني، فهناك الكثير من القضايا المحورية التي تجد أهميتها في النقاش الدائر، ويجب تسليط الضوء عليها بشكل مستمر.

هل المؤشرات الصحية "الكمية" تتحسن؟ وهل يشعر الناس أن وضعهم الصحي أفضل من ذي قبل؟ وهل يشعر الإنسان الفلسطيني بأمان صحي عندما يقربه المرض؟

أم أنه يتمنى غياب المرض ليتفادى الدخول في معترك المؤسسات الصحية الفلسطينية؟ وما هو دور وزارة الصحة وهل تقوم بواجبها تجاه مواطنيها؟

وما هي آمال وحقوق الإنسان الفلسطيني في حياة صحية وصحيحة، وأن يشعر بأن حكومته تؤمن له أحدث الإمكانيات للعلاج؟ وهل يموت الكثيرون بسبب عدم توفر الموارد أو بسبب الإهمال؟ وما هي الترتيبات للحد من إهمال صحي يقارب "جرائم" قتل يقوم بها أطباء وعاملون صحيون؟ وما هي العلاقات الربحية بين أطباء وشركات قطاع خاص؟ وكيف تؤثر هذه العلاقات على جعل حياة الإنسان موضوعاً للتجارة والربح؟

وماذا عن برامج الرعاية الصحية الأولية؟ وهل أصبحت هذه البرامج أكثر فعالية أم أن سياسات السلطة الوطنية والممولين تسبب عوامل "طرد" للمؤسسات الأهلية العاملة في هذا المجال؟ أما بالنسبة للتأمين الصحي، فالحديث ذو شجون؟ فعدا عن واقع أن نحو نصف المجتمع في الأقل، لا يتمتع بهذه الخدمة، فإن نوعية التأمين والخدمات التي يقدمها محل تساؤل؟

أما عن صحة النساء، فالشعارات كثيرة ورنانة، والعمل قليل وبأدنى الحدود، فالنساء يعانين من مرضين المرض الطبي والمرض المجتمعي الناجم عن الاكتئاب و ظروف حياة زوجية وقهر مستمر، والقتل على خلفية ما يسمى "الشرف" وضعف العناية المقدمة للأمهات الحوامل، وغياب برامج التوعية للفتيات في عمر المراهقة، والغاء وجود النساء في مرحلة متقدمة من حياتهن "ما يسمى بعمر اليأس".

هذه الأسئلة سألتها سابقاً وسنسألها دائماً حتى نجد إجابة أفضل من الحالية.



حال القدس من حالنا!

حال القدس هو الحال الآن ومنذ أزمان. ولا يتورع السياسيون العرب عن إعادة نفس الكلمات والشعارات التي قالوها منذ وقعت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي. وبدون أي خجل أو اعتراف بأن هناك مشكلة حقيقية في المصادقية، يستمر الخطاب السائد حول القدس. نحن نتحدث ونكتب: وهم يعملون ويبنون ويغلقون ويحرمون ويتجبرون في القدس وأهلها.

وتحاصر القدس الفلسطينية من كل الأنحاء، وتقدم السلطات الإسرائيلية لسكانها من اليهود خوفاً معيشية وضمانات اجتماعية مقابل حالة التدمير الاجتماعي الذي تتسبب به للمواطنين الفلسطينيين. فيبدو العدو بملامح الصديق وتضييق سلاسل المفاهيم على الناس وتختلط الألوان. والحالة هذه يسود الخطاب السياسي التقليدي، وتترك القدس وأهلها وحدهما في مقارعة الاحتلال الاستعماري، وتبدأ هموم الناس بالتجذر وتأتى التنمية بوجهها عنهم. فلا السياسة أتقنا ولا تحسنت أوضاع القدس.

ولا شك أن هناك محاولات عديدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتحسين أوضاع المعيشة للسكان. بعض هذه المحاولات جدي ومخلص ويتعدى الكلمات للفعل والتطبيق والبعض الآخر لا يتجاوز المنافع السياسية الضيقة. القدس ستبقى بالمخلصين لها، وبمن يعرفونها ويعيشونها ويشعروا بهمومها.

والقدس ليست مشروعاً (تموياً) عادياً، بل حالة من التفاعل بين الموسيقى العذبة والظلام السائد، وفي هكذا وضع يصبح تشتيت الجهود عامل قتل بدل أن يكون عامل بناء. القدس بحاجة لمايسترو يجمع العازفين في سيمفونية حياة ومصير، ولكن أين الحاجة من الواقع؟



روح عالية وعمل دؤوب

على مدى خمس سنوات وأكثر كنا وما زلنا نعمل، هذا برنامج تأسس ليضع على عاتقه إصدار تقرير للتنمية في فلسطين. هذا البلد عانى وما زال في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.. فكيف كان جهود وخطط على التنمية أن تتحقق في معطيات هذا الواقع المرير؟ ونحن ندرك بأن عملية التنمية حتى تكون ناجحة في استدامتها لا بد وأن تبنى على أسس قوية ومتينة، وعمود فقري قوي وصلب. حدود آمنة، معابر مفتوحة، ذات سيادة كاملة، استقرار أكيد، إنسان فاعل... لا يائساً يتهرب من المسؤولية، ويبدد الطاقات.

وبعد؟ كيف سيبدأ "برنامج دراسات التنمية" مشواره؟ فالمهمة ليست سهلة والغاية المنشودة تحتاج لإصلاح الأساسات حتى يتسنى البدء في تحقيقها، والإصلاح مرهون بقضايا سياسية عديدة وشائكة.. ورغم ذلك، وقف برنامج دراسات التنمية ليعلم عن مسؤوليته تجاه إصدار "تقرير للتنمية في فلسطين"، وليقول بأن الوضع السياسي لن يقف عائقاً أمام بناء الإنسان الفلسطيني، وإخراج كل ما بداخله من نشاطات وطاقات فاعلة. آمن البرنامج في فلسفته بأن الإنسان هو صانع التنمية، وإن بنائه وفق الأسس السليمة كفيل بمواجهة هذا الوضع ونجاح التحدي له، وبناء التنمية التي من شأنها أن تكون جزء كبيراً من هذا التحدي...

ومن هنا، أخذ هذا البرنامج يكبر ويتوسع شيئاً فشيئاً. فمن مشروع متخصص بتقرير التنمية البشرية في فلسطين، إلى برنامج يضم وحدات ومراكز مجتمعية ومعلوماتية وثقافية وتعليمية وإعلامية، يصل إلى الناس في مواقعهم، يتحدث إليهم، يحاورهم ويجعلهم يتحدثون عن بلدهم ومشاكلها، ومياهاها، وكهربائها، وشوارعها.. وأطفالها..

كثيرة هي القضايا والأحداث التي عايشناها من خلال مشاريعنا وبرامجنا هذه، وكثيرة هي المصادفات والمفاجئات التي جعلتنا نرى ونعرف ما لم نتوقعه بتاتا، فرأينا أن لا مناص من التعريف ببرنامجننا، ووحداته المختلفة، ومشاريعه ونشاطاته التي لم تكن من قبل مهتمين بالترويج لها، ولم نكتب في أي عدد من إصداراتنا من (البيدر) عن أنفسنا، رغم أن برنامجنا كان يعج بنشاطات وورشات واجتماعات شبه يومية. وكان دافعنا هو فلسفتنا الذاتية التي سرنا باتجاه تحقيقها، وأما من خلالها بأننا نريد أن نصنع تنمية، لا نروج لأنفسنا ما نصنع. فلا الشعارات الرنانة كانت هدفنا، ولا الحديث عن أنفسنا كان شاغلنا.

ولكننا أدركنا أنه- وفي عددنا الرابع والعشرين، الذي سيطفئ فيه بيدرنا شمعته الثانية- كان علينا



أن نعرّف بمن "نحن"، لتكون دائماً حلقة الوصل بينكم وبينكم، تبون من خلالنا أنفسكم، وتعرفون كيف تتعاملون مع طاقاتكم الكامنة بداخل كل فرد منكم. فنحن دائماً معكم من خلال وحداتنا المختلفة في البرنامج، ومشاريعنا الموجهة لكم، ومركز مصادرنا الذي سيبقى الرافد لثقافتكم وأبحاثكم ومعلوماتكم، ومشاريعنا التعليمية التي ستقول لنسائنا اللواتي لم تتح لهن الفرص بالتعليم، أن الأوان قد آن والقطار ما زال ينتظر كمن لكي تتعلمن وتتحدثن وتعبرن عن كل ما بداخلكن...، ومبادراتنا التي تقول لقرانا المهمشة: نحن معكم في كل خطوة أردتموها، إرادتكم هي التي ستجلب المياه لكم، وستبهر قراكم ومخيماتكم بالكهرباء، وتوسّع شوارعكم الضيقة، وتساعد نساءكم على العلم والعمل، وترسم البسمة على شفاه أطفالكم.

فابقوا معنا عبر صفحات هذا العدد، لنحدث بشيء من التفصيل عن تلك البرامج والوحدات في برنامج دراسات التنمية...

نهج التنمية الإعتاقية

التنمية بمفهومها الشمولي الإنساني هي عملية إعتاقية، تحرر الإنسان من براثن الظلم والاستعباد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية التي تضع الإنسان في صلبها، من الناحية المفاهيمية والمنهجية، تشكل أساساً لعملية التحرر الوطني والمقاومة الواعية والخلاقة. كما أن المقاومة الواعية تبني وتؤسس لمجتمع ودولة قابلين للحياة على المدى البعيد، فكل ما يتم على المستوى السياسي يؤثر على مقدرات وإمكانات المجتمع وقدراته الذاتية على الاستمرار. كما أن التحرر الوطني، بالمعنى السياسي المباشر، لا يمكن أن يضمن لوحده التحرر الإنساني، إن لم يترافق مع وعي لأهمية التنمية كعملية تحرر شمولية على كافة المستويات. ومن المؤكد أن المجتمع الذي لا يفكر أثناء "الثورة" في الإنسان سيواجه عواقب غير محمودة اجتماعية ونفسية واقتصادية تجعل من الاستقلال السياسي حالة بلا محتوى أو مضمون.

أما نهج "التنمية الإعتاقية" فيعني الدمج المحكم بين متطلبات المقاومة والصمود من ناحية، ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى. ويؤكد هذا النهج على توحد هذه المفاهيم بشكل اندماجي، وليس على توازيها فقط. فمتطلبات المقاومة والصمود تتركز في مجتمع متمكن وعلى مستوى من الوعي والمشاركة في معطيات علاقات داخلية متوازية. والتنمية الإعتاقية تتطلب الانتقال من حالة "رد الفعل" إلى حالة "الفعل". وهناك فرق كبير بين مجتمع أسس نفسه للإعتاق بالمعنى الشمولي على مستوى أفراد ومؤسساته المحلية والوطنية، وبين مجتمع ينتقل من هنا إلى هناك بدون بوصلة أو نسق ينسج أطرافه للتعامل مع التغيرات.

إن تبني مفهوم التنمية الإعتاقية هو دعوة لتفعيل الجهود على كافة المستويات، فطاقات الإنسان الفلسطيني ما زالت كامنة إلى حد كبير، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية مدعوة لتفعيل طاقاتها وطاقات الأفراد والمجتمعات المحلية تحت شعار أن كل جهد بناءً (ولو صغير) يصب في المصلحة الوطنية. وينبغي أن يتم ذلك ضمن إطار مفاهيمي تتوفر فيه درجة من الوحدة.

وعلى عكس ما يحصل في الكثير من الأحيان، يدعو نهج التنمية الإعتاقية إلى مضاعفة العمل لكسر حدة عملية التدمير، وعدم الإستكانة للقدرية. كما يتطلب برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً يكون عنصره الأساسي الجمهور الفلسطيني ومؤسساته، أخذاً بعين الاعتبار التغيرات في الحالة السياسية على الأرض. ومن أجل ذلك، فإن تغييراً وزارياً أصبح ملحاً، بشرط أن يتفرغ أي مجلس للوزراء للعمل الداخلي، مع الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار ما تقوم به القيادة السياسية من فعل في المجال



السياسي العام. وهذا يعني، أيضاً، إحداث تطوير شامل لمؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث تصبح مؤسسات أكثر نجاعة وتلامسا مع حاجات وإمكانيات الجمهور. ومن أجل ذلك، نحتاج للإرادة السياسية والتحرك من أجل التغيير بهدف إنشاء مؤسسات فلسطينية قائمة على أسس مهنية، يقودها محترفون في العمل المجتمعي، وإشراك للجمهور العريض من خلال تعزيز اللامركزية، وتفعيل المؤسسات المحلية والمشاركة الشعبية.

الإيجابية ليست عيباً

هذا العدد يحتوي نماذج فلسطينية بناءة، قدمت ما لديها من أجل المجتمع والقضية، كل بطريقته أو طريقتهما. فمنهم من ساق سيارة لإيصال موظفي السلطة والمؤسسات إلى مواقع عملهم، ومنهم من نقل الجرحى وآخرون خاطبوا الإعلام والجمهور حول العالم، ومنهم من مد يد الخير وساعد جيرانه، وآخر تبرع ببيته لإقامة مدرسة. وآخر قال الحق في وقت نحن بأمس الحاجة فيه لكلمة حق، وأخرى قامت بتدريس أبناء وبنات الحي عندما أغلقت المدارس. لا يمكن القول إن (الإيجابية) هي الموقف الأكثر رواجاً هذه الأيام، فهناك من انشغل بالنقد الهدام، ناقداً كل خطوة يخطوها غيره (يلعن الظلام) حيثما حل، وهناك من تشبث بالمصطلح الأكثر رواجاً هذه الأيام (الإصلاح) وانطبق عليه (كلمة حق يراد منها باطل)، وهناك من يلقي الخطب ولا يطبق، وهناك من يبث الإحباط بين الجمهور.

ولكن "البيدر" يقف في وجه هؤلاء جميعاً، وبإيجابية كبيرة، ليقول أن الخير ما زال (في أمتي) وإننا (نستحق أفضل) وإن الحياة مستمرة ونحن هنا موجودون. حياتنا هذه تعبر عن تجربة اجتماعية فيها الكثير من التميز، فيبقى أن نضع ما يحدث في سياقاته الاجتماعية والسياسية والمؤسسية بشكل علمي ودون تسرع أو جلد للذات، فالعدمية هي أفضل وأقصر الطرق للهروب من المسؤولية (مفيش فايدة)، والاستسلام للإحباط واقتناع النفس بأن (الكف لا تواجه المخرز)، والسلبية أصبحت لغة التداول وكأنها الطريقة الوحيدة ليكون الشخص مقبولاً اجتماعياً (حط راسك بين الروس) لن ترفعنا إلى مستوى طموحاتنا. إن الإيجابية تعطينا الأمل، والأمل يعطينا القوة، وقوة الحق والإرادة فوق قوة الاحتلال.

هذه دعوة لكل المحيطين لأن يفيقوا من الصدمة، وأن يمارسوا رياضة صباحية، يتلوها زراعة شجرة، وليقوموا بزيارة أحبائهم ليقولوا لهم كلمات حلوة ملؤها الأمل والتفاؤل، ويقضوا وقتاً نوعياً مع أطفال من حولهم، وقد يذهبوا لأرض الأجداد التي لم يفلحوها منذ زمن، وقد يتطوعوا يوم الجمعة للعمل مع المسنين، وقد يحاولوا أيضاً أن يخلصوا للعمل في الوزارة أو المؤسسة التي يعملون بها، وأن يبدعوا في عملهم، ويمكن للمدرسين أو يقووا من عزائم طلابهم وبيبنوا ويحترموا طفولتهم وعقولهم.

"البيدر" تقطع نور بين النقاط العديدة التي تقدمها على سبيل المثال لا الحصر، ففي كل يوم هناك انجاز جديد لأناس عاديين في كل مكان من أرضنا الفلسطينية.

شدة الحالة لم تقتلنا بل جعلتنا أقوى

العمل على تقرير التنمية البشرية خلال العامين السابقين (أو أقل) شكل فرصة للبحث في الذات، رحلة شاقة في كثير من الأحيان وممتعة في أحيان أخرى، فما بين الأمل أحياناً إلى الإحباط أحياناً أخرى، انتقال غير واع من حالة التشاؤم إلى حالة التفاؤل، ومن التشدد في المواقف إلى حالة من السلام الداخلي، ومن الضبابية إلى ما بصيص وضوح في الرؤيا، ومن اليأس من عمل المؤسسات إلى نور تضيئه بعض المبادرات التي وجدت الحياة بين ركام الموت.

أصعب ما في العمل على إعداد التقرير هو تلك الرحلة المضنية للسعي للتوفيق بين وعي الواقع (الذي يفرضه الواقع السياسي الاجتماعي المعيشي) واللاوعي (المتمثل في الحدود القصوى للترغبات والأحلام الطفولية والإنسانية). وفي سياق البعد المعرفي لمرحلة إعداد التقرير، فقد كانت محاولة فهم ما يمكن فهمه مسألة في منتهى الصعوبة. فلم يكن من السهل رصد التغيرات الميدانية على المستوى السياسي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت التغيرات، شبه يومية، وغير نمطية، كما كان من الصعب الحديث عن (التنمية البشرية) في ظل حالة الانكشاف الكامل للعامل الاحتلالي، وفي ظل التدهور المتراكم في البنية الأساسية للمجتمع، وتعرض الحقوق الأساسية لمواطنيه ومستقبلهم الجمعي والفردي للخطر. كما أن تحليل هذا الكم الهائل من النقاط المتناثرة والأحداث المتغيرة، وحالة اللامعيارية السائدة التي غداها غياب الرؤيا والاتجاه، وتدهور العقد الاجتماعي، أتى متخبطاً في كثير من الأحيان، ولا يمكن لأي عضو في فريق العمل أن يدعي أنه يعرف الآن أكثر مما كان يعرف سابقاً. ونساءل عما إذا كانت هذه الحالة الصادمة التي نعيشها قد أدت إلى أي تغير حقيقي في الفكر السائد بين المفكرين وصناع السياسات.. أم أننا نراوح مكاننا في هذا المجال؟

فحالة الإحباط، المستشرية بين المثقفين أكثر من أي فئة أخرى، أدت إلى حالة من الكسل الفكري على المستوى المعرفي والنظري، في نفس الوقت الذي قام فيه العديدون بلعن الظلام بدل إضاءة شمعة على الطريق. فالنوم في العتمة قد يكون أسهل!

هذا من ناحية الصعوبة على مستوى المفهوم، ومن ناحية إمكانية قياس التنمية البشرية، فإن هذا الواقع المتخبط أنتج نفسه إلى حد كبير، فما لحق ببنية المجتمع المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية من دمار لا يمكن التعبير عنه ببساطة من خلال أرقام مجردة. كما أن تأثير التراجع الحالي طويل الأمد والبنوي، أدى إلى تدمير ما تحقق من تنمية بشرية خلال السنوات

السابقة، وسيؤثر سلباً على إمكانيات المجتمع بأكمله في تحقيق وتيرة معقولة من استدامة التنمية. كما أن مثل هذا التأثير السلبي لا يمكن قياسه إلا عبر السنوات وخصوصاً في مجالات الحياة المؤسساتية والصحة والتعليم والثقافة. فمن المتوقع أن يؤدي التدهور في مستويات المعيشة، وانخفاض الدخل، وتراجع الخدمات الصحية، كما ونوعاً، والزواج المبكر، والقهر النفسي الذي يتعرض الفلسطينيون، إلى تراجع في معدلات طول العمر، وزيادة في معدلات وفيات الأطفال، وتراجع في المستويات الصحية بشكل عام، وهو ما سيتم ملاحظته بشكل جلي خلال السنوات القادمة.

وينسحب القلق ذاته على مستقبل التعليم الفلسطيني، الذي شكل دائماً الرافعة للحياة الفلسطينية، فمعدلات التسرب من المدارس في ازدياد. وفي ظل تراجع التمويل للتعليم وعدم قدرة المواطنين على دفع الضرائب ذات العلاقة من أجل بناء المدارس ودعم التعليم، ومع تراجع الوضع الاقتصادي العام، يصبح من المتوقع أن تزداد معدلات الأمية وعمالة الأطفال بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة. وبرغم أن البيانات التي يأتي عليها التقرير تظهر حجم التراجع في البنى المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لا تؤشر بشكل كافٍ إلى حالة سلب المجتمع الفلسطيني من قدراته على التنمية والتمتع بالحقوق التي تنص عليها المواثيق الدولية.

ولم تسطع المؤسسات المختلفة الوصول إلى اتفاق حول بيانات توضح حجم التراجع في متوسط العمر، وفي معدلات ازدياد الأمية، وحتى على مستوى البيانات الاقتصادية. ويعود ذلك، جزئياً، إلى صعوبة تقدير هذه البيانات ضمن الظروف السائدة. ومع ذلك، فإن كل تلك الظروف والحالة التي نعيشها لم تقتلنا بل جعلتنا أقوى بكثير مما توقعنا.. والتي انتهت بولوج تقرير التنمية الثالث.



تقسيم فلسطين

في اجتماعها في لندن بتاريخ (٧ تموز ٢٠٠٢) قامت مجموعة من الدول والمؤسسات المانحة (وهي الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، اليابان، النرويج، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) بمراجعة مكثفة لخطة عمل "للإصلاح الفلسطيني" تم إعدادها من ممثلي هذه الدول والمؤسسات (بالتشاور مع أعضاء من المجلس الثوري الفلسطيني الجديد وبناء على "خطة المائة يوم" التي أعدها هذا المجلس).

خطة العمل التي تناقشها الدول المانحة تفصل وتحدد التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتزامات إسرائيل والدول المانحة. وقد تم اعتبار هذه الخطة غير نهائية، أي أن هناك إمكانية لتعديلها حسب الظروف والمقتضيات. وتخطط هذه الدول لاجتماعات أخرى قريبة. وقد تم تكليف (فريق عمل) منبثق عن هذا الاجتماع بمتابعة التنفيذ، حيث يجتمع أعضاء هذا الفريق بشكل مستمر في القدس.

وتوضح الخطة الموضوعة القضايا الرئيسية التي تنوي هذه الدول (والسلطة الفلسطينية) العمل تجاه إصلاحها، ومن أهمها: فصل السلطات، إعادة بناء الوزارات والهيئات الحكومية، إجراء الانتخابات، سيادة القانون، الاهتمام بالعاطلين عن العمل والمجموعات المتضررة، إعادة بناء البنية التحتية، سد حاجات عائلات الشهداء والجرحى والسجناء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك اهتمام في مسألة الأمن والأمن العام، والإصلاح المالي، والإصلاح القضائي. وضمن هذه الخطة تم تقسيم الفلسطينيين وحياتهم كحصى (ليست متساوية) بين المانحين (المخططين):

- القطاع الخاص، الانتخابات (الولايات المتحدة)

- الإصلاح المالي (صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي)

- المجتمع المدني (النرويج)

- الحكم المحلي (اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

- القضاء (الاتحاد الأوروبي)

- القطاع العام والوزارات (البنك الدولي والاتحاد الأوروبي)

هناك الكثير مما هو مثير في خطة العمل هذه وما يمكن أن يقال حولها، وفي هذه العجالة نود أن نلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: ما هو إيجابي في هذه الخطة يتمثل في أن معظم القضايا والاهتمامات لم تتعد ما كان المجتمع المدني والأكاديمي الفلسطيني قد تطرق إليه ونبه حوله ونادت به تقارير عديدة، بما فيها تقارير التنمية البشرية خلال الأعوام السبعة الماضية (الأفرنجي برنجي!). ومع ذلك، فإن هذا يؤكد أن النقاش المحلي على مستوى المجتمع المدني والأكاديمي الفلسطيني لا بد أن يستمر، حتى لو لم يأخذه المسؤولون الفلسطينيون بعين الاعتبار.

ثانياً: أن التغيير المطلوب من أجل تنمية تتسم بالاستدامة والتجذر يجب أن يأتي من الداخل، وضمن عملية مستمرة وتدرجية، فبدون أن تصبح متطلبات الإصلاح جزءاً من الثقافة المحلية فإنها ستشكل تطوراً بدون جذور.

ثالثاً: إن إهمال الأصوات الداخلية التي نادى مطولاً بالإصلاح أدى إلى الولوج في منطقة اللاعودة بالنسبة لمؤسسات السلطة، فأصبحت فريسة سهلة للدول المانحة التي تتسق مع إسرائيل والولايات المتحدة. وأصبح غياب الدور المحلي في عملية الإصلاح نقطة سوداء في تاريخ المؤسسة الفلسطينية التي لم تراهن على شعبها، فاضطرت للانصياع للقوى الخارجية.

رابعاً: من المستغرب أن تناقش "خطة المائة يوم" وتحضر من أجل عيون الدول المانحة، ولا تناقش على أي مستوى فلسطيني داخلي.

خامساً: هناك الكثير من البنود في هذه الخطة تدعو للتساؤل، وهي غير واضحة المعالم إلا بارتباطها بأهداف سياسية مفروضة، كتلك البنود المتعلقة بتعزيز أهمية دور وزارة الأوقاف، ودور الدول المانحة في الرقابة، ودور السلطة في تقديم التقارير الدورية لها تعزيراً للمرجعية الخارجية للسلطة الفلسطينية. كل ذلك مع تجاهل كبير لاستمرار الاحتلال على الأرض الفلسطينية.

فها هي (فلسطين) تقسم مرة أخرى دون أن تكون للفلسطينيين أي دور في ما يتم، مما يدعو للتساؤل حول دور الوزارة الحالية ونوع مرجعياتها!



حكومة الإصلاح.. من رام الله إلى باريس؟

في العدد السابق من "البيدر" نبهنا إلى ما يجري على مستوى (تقسيم فلسطين) قطاعياً وجغرافياً بين الدول المانحة (الصديقة منها وغير الصديقة). وجاء استطلاع الرأي العام الذي أجره "برنامج دراسات التنمية" في بداية آب ٢٠٠٢ ليؤكد المخاوف التي حذرنا منها، فمن ناحية لم يعرف ٨١٪ من المستطلعة آراؤهم أسماء الوزراء الجدد المعينين (حكومة الإصلاح)، وزادت نسبة من لا يعلم أي شيء عن (خطة المائة يوم) التي أعدتها هذه الحكومة. وبدا واضحاً، ومن مراقبة الممارسة، أن اهتمام وزراء الحكومة هو للرباعية وليس للجمهور الفلسطيني. وعند سماع هذه النتائج وعد عدد من الوزراء بالبداية في الاهتمام بتعريف الفلسطينيين بما يجري. وبرغم أن عدداً من الوزراء يظهرون عبر وسائل الإعلام أكثر مما يقضون وقتاً في وزاراتهم مع أنهم ليسوا بوزراء إعلام، إلا أن توجههم للمجتمع الفلسطيني (ولو للعلم بالشيء على الأقل) لم يكن ضمن مجالات اهتماماتهم.

عدا عن ذلك، فإن ما تم الحديث عنه، حتى الآن، من خطوات إصلاحية كانت في معظمها في مجالين: المال والأمن، وذلك بالتناسق مع التركيز الأمريكي. وبرغم أن الإصلاح في هذين المجالين مطلوب شعبياً، فإن المهم أن تكون هذه الإصلاحات جوهرية حقيقية لتبقى طويلة الأمد والتأثير، وبحيث لا تتم لإرضاء هذا الطرف أو ذاك: فإن نعش فإننا نعش أنفسنا.

وفي مجال (الإصلاح) أيضاً فإن من مفارقات هذه الحكومة، انه تم تعيينها وباشرت عملها الإصلاحية، بينما تعرض على المجلس التشريعي للمصادقة عليها (أو لحجب الثقة عنها)، ومن المستغرب أن يقبل وزراء الإصلاح بمثل هكذا وضع.

ومن مظاهر (صدقية!) عملية الإصلاح هو ذلك المتعلق بعلاقة السلطة الحكومية بمؤسسات المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية. فمن ناحية بدا أن بعض الوزراء متحمسون للعمل والتنسيق مع المنظمات الأهلية وذلك بالتنسيق مسبق مع (النرويج)، وفي هذا المجال، من المهم أن لا تبدأ العلاقة التنسيقية هذه بالتحول لعلاقة سيطرة وصراع بما تعكسه من خلافات سياسية وشخصية. والأهم من ذلك ليس فقط على مستوى المظهر، بل المضمون، هو أن تقوم السلطة التنفيذية (بتعيين) ممثلي المجتمع المدني لاجتماع باريس المزمع عقده لتقييم أداء برنامج الإصلاح بعد مائة يوم من إعداده، مما يذكرنا بجهود الأنظمة العربية المستدامة والتي يتم فيها أيضاً تعيين ممثلي المجتمع المدني للمؤتمرات، ولكن حكومات هذه الدول وكما نسمع (هي حكومات دكتاتورية) وليس (إصلاحية) كحكومة الإصلاح خاصة، وإن كان هذا التعيين قد تم على أعلى المستويات القيادية، إلا أن موافقة (وزراء الإصلاح)

أو تغاضيهم عن مثل هكذا قرارات هدامة لمستقبل الديمقراطية الفلسطينية والتعددية الضرورية من أجل تحقيقها هو أمر لا يبشر بالخير.

فمن رام الله إلى باريس يقضي وزراؤنا وقتا ثمينا، وفي الوقت نفسه يجوع عمال فلسطينيون كثر ويضربون عن الطعام ولا من مستمع أو مجيب.



بيدرنا.....

يطل علينا العدد الثلاثون من البيدر، وقد رافقتنا منذ حزيران ١٩٩٨ وبقي معنا حتى اليوم. قمنا في البيدر بالتجوال عبر فلسطين فزرننا حكر الجامع، والمغراقة، والفخاري، والقرية البدوية، ومواصي رفح، وفصايل، وأماتين، وسكاكا، ونور شمس، وبيت حسن، وكفيرت، وبيت دقو، وكفر عين، والخاص والنعمان، والسموع.... قمنا بعقد مقارنات مع أقطار العالم فكتبنا حول تجارب أقطار عربية مثل: لبنان، الأردن، مصر، اليمن، السعودية، تونس... وأقطار أخرى مثل البرازيل، فنزويلا، جنوب أفريقيا، روسيا، موريشس، المكسيك... وقمنا بالتعريف على شخصيات (تنموية) فلسطينية وتصادقنا مع: سميحة خليل، إبراهيم الدقاق، يسرى البربري، إبراهيم أبولغد، وانتصار الوزير، وجابي برامكي، وحير عبد الشايف، وحسن مصطفى، ولواظ عبد الهادي، وعبد الحميد شعث، وسوزان عواد، وفيصل الحسيني، عثمان عثمان (وزير التخطيط المصري)، ويوسف الصايغ، ورياض الزعنون، وعلي حسن العمور... وقمنا بعقد لقاءات مع: جميل هلال، عبد الستار قاسم، عزمي الشعيبي، حنا عيسى، مصطفى البرغوثي، كامل جبيل، وليد الزاغه، أمينة العيسوي، علي الجرباوي، نعيم أبو الحمص، راوية الشوا، زهيرة كمال، عبد الجواد صالح، محمد البطراوي، غازي الصوراني، عبد الفتاح حمائل، وغسان الخطيب، وماهر المصري، ورفيق النتشة، وعلي شعث، و... وقام البيدر بالولوج في عوالم لم يتم التطرق إليها بجدية سابقاً: عالم الصيادين: الشحادين، العمال المضربين، عمال غزة في الضفة، سائقي (الفوردرات)، عالم الأطباء المزورين، حارة الياسمية ومبانيها القديمة، ومشاغل الخياطة، ومشاغل الأحذية في الخليل، وبادية وادي المعزى و... وقمنا في البيدر بفتح ملفات حول التعليم والصحة والزراعة والتخطيط والتنمية الاجتماعية ودور الإعلام وحقوق الإنسان والقدس والبنية التحتية والفقر واللاجئين والثقافة. وكتب في البيدر: عبد الله الحوراني، محمد شتيه، عدنان أبو عامر، محسن أبو رمضان، جورج كرزوم، هديل القزاز، محمد البطراوي، يوسف القزاز، محمد السمهوري، عزت عبد الهادي... وأخيراً وليس آخراً، كتبت في البيدر (دائماً) وداد البرغوثي، وانتهى بأبيات شعر كتبتها قبل ٢٣ سنة:

أشتاق إلى الزرع الأخضر وأحن إلى القمح على البيدر، أتغزل في العشب النامي فالأرض تحقق أحلامي، سأشتاق وأشواقك تكبر، وفي قصيدة أخرى: تقول لي:

دعم لنا هي تنمية، أنا لا أحب الادعاء، كانوا هم الغرباء في وطني، فأصبحت الغريب بلا وطن، فأجبنني ما الذي تبغيه من تحت اسم التنمية، نحن لا نطمع من جوعى، نحن نبني "التنمية".

من يتحمل المسؤولية؟

يواجه المجتمع الفلسطيني مرحلة تاريخية لا يمكن وصفها بأقل من حرجة وخطرة. وتترافق مهمات التحرر الوطني والنضالي والمعنى المباشر باستمرار حياة الفلسطينيين ومحاولة التخفيف من التبعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية السلبية، وخاصة تلك التي تترك آثاراً على المدى البعيد وتصبح متجذرة في نسيج المجتمع نفسه. ومن بين أهم الظواهر التي عمل الفلسطينيون على التعامل معها بشكل إيجابي تلك المتعلقة بإعادة ثقة الجمهور الفلسطيني بالمؤسسات، فمن ناحية كان هناك عمل حثيث على بناء المؤسسات وترشيد عملها وتقنين أدائها، وأصبح لدى الفلسطينيين بنية متكاملة من الوزارات والمؤسسات التشريعية والعدلية، ومن ناحية أخرى لم تكتمل عملية المأسسة وزادت شكوك الكثيرين تجاه أداء المؤسسات وقدرتها على تقديم الخدمات بفعالية وعدالة. كما أثرت مجموعة من التساؤلات حول الفساد واستغلال النفوذ.

المهم، أم مسألة بناء الثقة بين المؤسسات والجمهور وجعل المأسسة جزءاً من الثقافة المجتمعية بين الفلسطينيين مسألة في غاية الأهمية وفي غاية الصعوبة في الوقت نفسه. وبغض النظر عن تقييمنا للفترة السابقة فإنه قد تم قطع شوط مهم في هذا المجال. والأهم هو أن لا نفقد تلك الدفعة التي تم البدء بها، فإن تخسر المؤسسات ثقة الجمهور بعد أن كانت قد نالتها (ولو بشكل غير كلي) هو شيء في منتهى الخطورة، حيث إن الثقافة المؤسسية، إن تردت، سيصبح من الصعب إعادة بناء الثقة فيها مهما كانت المحاولات. ومن أهم مظاهر الثقة والعوامل التي تركزها تلك المتعلقة بتحمل المسؤولية، فالمؤسسات التي تتحمل مسؤولياتها (في الظروف الصعبة خاصة) هي التي تنال ثقة الجمهور على المدى البعيد. وكما يتضح من التحقيقات المختلفة التي يقدمها هذا العدد من "البيدر" فإن هناك، تهافتاً بين المؤسسات الحكومية (وأحياناً غير الحكومية) على التخلي عن مسؤولياتها تجاه المجموعات التي من المفترض أن تكون مسؤولة عن رفاها وعن تقديم الخدمات لها والاعتناء بشؤونها، والأنكى من ذلك التهرب من المسؤولية من خلال إلقاءها على أي طرف آخر (عدانا). فمن يتحمل مسؤولية ما يحدث لمزارعي الزيتون الذي يعتاشون (لمدة عامين) من محصول عام واحد؟

(فليرفع يده!) ومن يتحمل مسؤولية أطنان من المواد التموينية التي تم إتلافها؟ (فليرفع يده!) ومن يتحمل مسؤولية آلاف الطلبة الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم؟ (فليرفع يده!)؟ ومن يتحمل؟ ومن يتحمل؟! نتأمل من هذه المؤسسات أن لا تمنع في الهروب من المسؤولية وفي إيجاد الأعذار والولوج بمعارك جانبية بينما القضايا الرئيسية المهملة لا تتحمل التأجيل.



وطن... ورشة عمل!

يتساءل كب منا لماذا نحن على ما نحن عليه؟ ولا يتوصل الشخص فينا لإجابة شافية، فالوضع الحالي للشعب الفلسطيني يبدو سيئاً، مجرداً وكأنه قطعة من الغيب الذي لا نقدر فيه إلا على ما هو محتوم. وتبدو أن النظرة السائدة للوضع الفلسطيني في الوقت الحاضر هي نظرة قدرية لا تتجاوز في كثير من الأحيان وعلى مستوى الطليعة القيادية التباكي وتشبيط العزائم، والعجز والتهرب من تحمل المسؤولية. الوضع الفلسطيني ليس بالتجريد أو الغيبية التي يتبناها الكثيرون بغرض التعايش مع الذات والشعور الداخلي بالهزيمة، أو بنية مسبقة لعدم إحداث التغيير. الوضع الفلسطيني هو جزء من الواقع، وهو في الواقع، ويتفاعل في سياق الواقع، الوضع الحالي هو نتيجة لتفاعل عوامل شد وجذب ومحاولة للبناء وأخرى للتدمير. وحتى في ظل ظروف الاحتلال الكامل (كما كان وكما هو عليه الآن) كان لدى الفلسطينيين الإرادة والحسم من أجل الفعل والتجاوز. وما الذي حدث؟ وما الذي يؤدي لأن يصبح الفعل أحادي الاتجاه (المحتل يجمع ونحن نتحمل)؟ من الأسباب لمثل هذا التفاعل المجتمعي (الحزبي، المؤسسي، الأهلي، المحلي) هي تلك المرتبطة بحالة من اللامعيارية التي تعيشها المؤسسات وترتبط بشكل مباشر بمجموعة القيم والتفاهات بين أفراد ومجموعات الشعب الفلسطيني، القيم والأهداف غير واضحة، والمهام غير معروفة، والمسؤوليات غير منطوقة، والقانون غير ملزم، والمجتمع المحلي في غربة عن مؤسسات السلطة، والسلطة في سبات عميق، والأحزاب السياسية لا تبادر بجديد يتجاوز المصالح الحزبية الضيقة، والمؤسسات الأهلية تتعثر وتتخبط بين المرغوب والمطلوب وواقع الحال.

من يعلق الجرس، ومن يمسك بزمام المبادرة، هناك الكثير الكثير من المستطاع، فلماذا هذا الهوس غير المبرر بما هو ليس بمستطاع؟

فليتحمل المسؤولون مسؤولياتهم، أو فليعلنوا بصراحة أنهم لا يستطيعون.

ولتتحمل بعض مؤسسات السلطة مسؤولياتها الآن وإلا فليس لديها فرصة في المستقبل. ليس بالإمكان تحديد ما هو ممكن هنا وتقديم برنامج عمل ولكن يمكن الاستفادة من كافة هذه الوثائق والمؤتمرات والنقاشات من أجل وضع برنامج عمل فلسطيني في كل مجال ممكن، من هذه التقارير تقرير التنمية البشرية الذي دعا إلى العمل على مستويات ثلاثة: الفكر والممارسات المؤسسية، الحكم المحلي ومشاركة المجتمع، والتربية والتعليم.

فلنحول الوطن إلى ورشة عمل ضمن أهداف وتطلعات توحد الطاقات المحلية وتصب في الأهداف الوطنية.

حوار من أجل التنمية أيضاً!

في عالم السياسة كل شيء ممكن، فبعد عشرات السنوات من الخلاف والتشردم تفاعنا فصائلنا الفلسطينية بحوار وطني في القاهرة. ولو تركنا السياسة لأصحاب السياسة، واكتفينا بتقديم ملاحظات حول المعاني التنموي والاجتماعية لمثل هذا الحوار، فلا نجد الكثير لنقله، حيث ما زالت الفصائل الفلسطينية تتعامل بنفس العقلية التقليدية العاجزة في الفصل بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وما زالت تتعامل ضمن طرق السياسة التقليدية التي تتسم بالمحاصرة والاتفاقات التكتيكية والمصالح الذاتية، فمن ناحية، لم تقم أي من هذه الفصائل بإدارة حوار داخل المجتمع الفلسطيني نفسه حول ما تخطط لاقتراحه في القاهرة، ولم تقم أي منها بإعلام حتى جمهورها بماهية هذا الحوار وأهدافه وتكتم عليه بالسرية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى واعتماداً على ما تنشره الصحف والتصريحات للمتجاورين، فإن الحوار ما زال يأخذ المنحى التقليدي، وهو نفس الحوار غير المجدي الذي جرى لعقود طويلة بين هذه الفصائل، ولا يحاول الربط (بشكل إيجابي) بين مكونات القضية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتستطيع تقديم برنامج وطني شامل، لا يحقق المصالحة بين الفصائل فقط، بل ينجح في إخراج المجتمع الفلسطيني من نير الاحتلال ويدفعه للتقدم للأمام بحيث يصبح مجتمعاً عصرياً يمكن له التعايش والتنافس في ظل الواقع العالمي الجديد.

إن حوار القاهرة لا ينفصل عن الحوار الدائر (على مستوى عال أيضاً) حول الدستور، ونتخوف أن تتم المعاملة في الدستور على حساب خصوصية المجتمع الفلسطيني التي تتسم بالتعددية والحاجة للتعامل مع الواقع الاجتماعي المحلي والاقتصاد العالمي بعيداً عن الشعارات والأيدولوجيا والمفاهيم الدينية الجامدة التي تحدد سلفاً للأجيال المقبلة سقف توقعاتهم وطموحاتهم، بدون النظر بشكل علمي وموضوعي للواقع المعاش الذي يحتاج منا للخروج عن الشعارات المفرغة والمبهمه. ومن التخوفات أيضاً أن يتم في صياغة الدستور تقديم حقوق النساء كقربان (سياسي) من قبل الفصائل العلمانية والوطنية لإرضاء أطراف معينة وذلك للحصول على تنازلات منهم في قضايا سياسية.

ومن المؤكد أنه وضمن الدور المعروف للنساء الفلسطينيات في النضال الوطني والتنمية، فإنه لا بد للدستور أن يتضمن على شكل معين من الدفع الإيجابي للنساء ومشاركتهن في التنمية، بحيث تستند المقولات الخاصة بهذا الموضوع بالتحديد في الدستور على حقوق الإنسان والمواطنة ضمن مبدأ الوصول للمساواة الكاملة في كل المجالات.

هذه بعض الأمثلة على مخاوف الحوار، ويبقى الخوف الأكبر هو تفرد صناع القرار في هذه الفصائل بالحوار بدون الرجوع للجمهور الفلسطيني، خوف تعززه التجربة الفلسطينية الطويلة مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تلك الفصائل التي اعتادت على التفكير والتصرف بمعزل عن حقيقة وجود جمهور فلسطيني ومجتمع متفاعل وله متطلباته وحاجاته.

الدستور: تنوع فكري يستحق الأخذ بجديّة

في خضم الحوار الفلسطيني حول قضايا الساعة، وفي محاولة للخروج من عنق الزجاجة، يشهد الحوار (ولو بين النخبة) حول الدستور الفلسطيني، وقد استطعنا، من خلال استطلاع للرأي العام، أن نعطي الفرصة للفلسطينيين من كافة أنحاء الوطن لأن يعبروا عن آرائهم بالنسبة لهذا الموضوع. إن كان الاستطلاع الذي تم نشره بتاريخ ٥-٣-٢٠٠٣، قد ناقش جوانب مختلفة من الدستور، إلا أن النتيجة المتعلقة بالمرجعية الفكرية للدستور كانت لافتة للنظر. ففي إطار طرح سؤال على فلسطينيين (حاصلين على ١٢ سنة من التعليم أو أكثر)، كان من اللافت للنظر بأن المرجعية الدينية لم تعد هي الأساسية أو الوحيدة التي ينبغي العودة إليها عند صياغة القوانين، بل إن تنوعاً كبيراً ظهر في هذا المجال. فمع التدين الشخصي العميق والميل للتعاطف مع المرجعية الدينية، إلا أن النتائج أظهرت ما يلي:-

- **الموقف الديني:** اعتبر ٣٨٪ من المستطلعين أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع.
- **الموقف الوسطي:** اعتبر ٢٩٪ أن مبادئ الشريعة مهمة في التشريع، ولكن مع أهمية الاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، وبموافقة مجلس تشريعي منتخب.
- **الموقف العلماني:** اعتبر ٢٣٪ أن حقوق المواطنة يجب أن تكون متساوية لكل الفلسطينيين، بصرف النظر عن الدين والجنس وغير ذلك من المتغيرات، مع اهتمام بالمواثيق الدولية.

إن قراءة في مثل هذه النتائج تؤكد ما يلي:-

- أولاً: أهمية عامل التدين لدى الكثير من الفلسطينيين، ولكنه بالنسبة للكثيرين تدين فكري وشخصي إلى حد كبير، ومتسامح لا ينزع لفرض نفسه على من هم مختلفون بالرأي مع تقبل للآخر.
- ثانياً: لا ينبغي الإنجرار للانطباع السائد أن جميع الفلسطينيين (كمجتمع إسلامي) يتفقون على درجة أهمية الشريعة الإسلامية كمرجعية للتشريع، فهناك من هم واضعون في موقفهم، وهناك من هم وسطيون، وهناك أيضاً من هم معارضون.
- ثالثاً: هناك اهتمام من جانب أكثر من ثلث الفلسطينيين بالحقوق المتساوية لكافة المواطنين بصرف النظر عن أي متغير آخر، ويلجأون للنظر للقانون من خلال مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة.



رابعاً: ليس كل متدين يوافق على تطبيق الشريعة الإسلامية بنفس النهج أو بنفس الدرجة.

وأخيراً، فإن هذه المعطيات تؤكد التنوع والتعددية الحاصلة في المجتمع الفلسطيني، وتوضح أن لا كبير مبرر للانجرار وراء الخوف من مواجهة الواقع الفلسطيني، أو التعامل العقلاني من مع هذه التعددية أو الانسياق وراء من يلجأون لخلق انطباع بسيادتهم على الفرد الفلسطيني، ويستخدمون هذا من أجل الضغط على باقي ألوان الطيف الفلسطيني لفرض أجندتهم بصرف النظر عن رأي الآخرين. كما تؤكد هذه النتائج أهمية أن يتجاوب الدستور الفلسطيني مع حقيقة التعددية، وان لا ينطلق من أحقية مجموعة فكرية (دينية كانت أو غير دينية) في الهيمنة على باقي فئات المجتمع الأخرى، فإن قامت الدولة على حكم الشريعة بالمعنى الحرفي، فماذا عن رأي ومصالح على لا يوافقون من نهج التفسيرات الدينية السائدة، وخصوصاً الآراء والتيارات المتأثرة بالواقع الاجتماعي غير الديني في المجتمع؟ ولماذا يجب أن يعيش بعض المواطنين كأقليات أو ملأ؟ ولماذا يتم، من خلال استخدام المرجعية الدينية، التمييز بين النساء والرجال، وهم جميعاً مواطنون بنفس الدرجة (وإن كانت النساء يشاركن بشكل أكبر في تنمية المجتمع)، ولماذا يتم إعطاء الحكومة (أية حكومة) القدرة على استخدام الرسالة السماوية لخدمة أغراضها من خلال وضعها كأساس للحكم؟

لا بد من أن ينطلق الدستور من حقيقة أن كافة الفلسطينيين متساوون في الحقوق والواجبات، وأن يبقى على هذا النحو، من دون أية استثناءات أو مبررات، وخصوصاً دينية، للتمييز بين المواطنين.

الاقتصاد المقاوم

بدأ مشوار الإصلاح الفلسطيني، وقطع مشواراً طويلاً، وتزاوجت كلمة الإصلاح مع كثير من الكلمات ذات الدلالات، والتي منها الإصلاح السياسي والإداري والمالي والاقتصادي، وغيرها الكثير. إلا أن الإصلاح الاقتصادي له أهمية تكاملية وكبيرة، لأنه عنصر أساسي من عناصر أية عملية إصلاحية جارية بالدرجة الأولى، كما احتل تحسين الوضع الاقتصادي في عيون الجمهور الفلسطيني مرتبة عالية، حسب استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، إذ اعتبروه من الأولويات الثانية في برنامج الحكومة الجديدة، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية.

إذن حتى تصدق الحكومة في برنامجها، ويتحقق التعاقد الاجتماعي بين السلطة والشعب، لا بد أن تأخذ برأي غالبية الشعب، وتباشر في تحسين، أوضاعه الاقتصادية، بدءاً من التحرر من الاتفاقات الاقتصادية، مثل "اتفاقية باريس"، وإيجاد مخارج قانونية تساعد الاقتصاد الفلسطيني على التخلص من التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. كما هناك أهمية لمتابعة الأسعار وتثبيتها، بعدما وصلت في ارتفاعها إلى الأعالي. بلا متابع أو رقيب. وفي حال تم التغلب على هذه الظاهرة، على المعنيين الاستمرار في الكشف عن الاستثمارات الفلسطينية الخارجية والداخلية، وعن حجم عائداتها على الدخل القومي، بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الضريبية، والعمل على تطوير القطاع الخاص الفلسطيني، وإدراجه ضمن خطط التنمية والتطوير الرئيسية، وعدم تجاهله كما حدث في المرحلة الماضية، وذلك لكون القطاع الخاص سوف يعتبر الحاضن الأول لمعظم قطاعات المجتمع غير الحكومية والتي كانت تعمل في سوق العمل الإسرائيلية.

وفي المرحلة التي تستطيع فيها الحكومة الجديدة أو غيرها إجراء أكبر قدر من الإصلاح، فأنها تخطو بذلك نحو الإصلاح الاقتصادي المقاوم، وهو ما يتوافق مع تطورات أبناء الشعب الفلسطيني، الذين وصلوا إلى هذه المرحلة من أجل التخلص من الاحتلال وكل تبعاته الاستعمارية ومنها الاقتصادية.

لذا فإن الحزم في الإصلاح الاقتصادي، بدءاً من رغيف الخبز إلى الصناعات والأموال المنقولة، يجب أن يصب في صالح المواطن الفلسطيني، الذي هو بحاجة إلى أي دعم يقويه ويساعده على الصمود والاستمرار في مشروع التحرر. فالإقتصاد الفلسطيني قادر على المنافسة في الأسواق، وجلب الاستثمارات ولكن المطلوب هو إصلاح وتنمية وبناء الإقتصاد الفلسطيني بشكل سليم حتى تنعكس فوائده على المجتمع، ويحقق هدفه الرئيس في التحرر والتخلص من نير الاحتلال.



على هامش النكسة... مبدعات!

كيف يمكن لأي منا أن يتجاوز المحنة المستعصية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الوقت الحاضر؟ وكيف لنا أن نغفر أن يكون رب البيت مسؤولاً عن أبغض الحلال وما يندرج تحته من تبعات على باقي أفراد الأسرة؟ وكيف يمكن أن نبرر هذا التفاضل عن الجرائم التي ترتكبها قوة متغترسة بلا حدود؟ ليس من الممكن! ولكن قد يكون في زيارة لمركز شؤون المرأة في غزة عزاء وبارقة أمل.

لقد أسعدني الحظ أن التقي بمجموعة من (الصبايا) الفلسطينيات يعملن في هذا المركز، ولا أنكر أن سعادتي كانت غامرة بهذا اللقاء، فقد استدعتني مديرة المركز السيدة نائلة عايش بأمل أن أقوم (بمساعدة) المركز على تطوير العمل. في هذا الزمان وفي هذا المكان وجدت مجموعة من النسوة اللواتي يسعين للسباحة (عكس التيار) مع إدارتها بصعوبة ذلك، وهن يردن التغلب على المعوقات من أجل أن يقدمن أكثر للمجتمع. ولم أستغرب ذلك الحماس وتلك الرغبة في التغيير والطموح الأفضل، ولكن ما لفت نظري تراقق ذلك مع الشعور بالذنب أو التقصير لذنب لم يقترفه (وهو شعور سائد بين بعضنا مبعثه رغبة بعمل ما هو الأفضل لهذا المجتمع) ولكن هيهات: فهل لنا أن نكون الحاميات لكل المجتمع، أو أن نغسل خطايا كل الذين لم يحافظوا على طهارة القضية، أو أن نغير ما بقوم... يمكن، كما نساء مركز شؤون المرأة، أن نحلم وأن نحاول. فها أنا أحصل على نقطة أمل وبارقة نور في مكان لا يتوقع، تحت الظروف القاهرة، أن يخرج منه الأمل (غزة) وبين نساء يتعاملن مع واقع لا يعد الأكثر وردية للنساء. ففي المركز قابلت (أمال) (فخورة، متحمسة، مبتسمة على الدوام) وقدمت لي بفخر (دليلاً للنوع الاجتماعي) كانت قد أعدته وزميلات لها، تؤكد فيه على الوعي والثقافة والتعلم والمشاركة الفاعلة.

وكانت (هداية) التي قد أنهت مؤخرًا مشروعاً بعنوان (مبدعات) وهو يجمع رزمة من الحوارات الصحفية مع نساء فلسطينيات (مبدعات). وفي وصفها للنساء الفلسطينيات تقول: تارة تمسك بريشتها لترسم ألوان الحياة الصاخبة، وتارة أخرى تخط بها رسومات تهكمية على ما يرافق حياتها من مشاهد متقلبة، وثالثة تهتف بصوت أنثوي قوي في إحدى المسيرات، ورابعة تخط بقلمها قصيدة شعر تلهب بها حماسة قراءها، وكانت هناك أيضاً راشيل كوري... وكانت (عندليب) التي في سعيها للعدالة الاجتماعية بحثت في كل مكان ودخلت من كل الأبواب وبقيت في الحلم سائرة وفي الواقع مؤثرة ومتأثرة.

استطاعت نساء المركز أن يجدن فسحة للعمل في ظل التقاعس، وللأمل في ظل الإحباط، كما استطعت من خلالهن أن آخذ فسحة نحتاجها جميعا نتجاوز من خلالها، ولولبرهة، حالة الطحن التي يمر بها مجتمعنا. وبالسذاجة المعهودة، أَدْعُو أطراف الخصام لزيارة المركز واللقاء مع أولئك النسوة عسى أن يتذكروا ما هو جوهر الموضوع وما الذي كانوا قد نسوه أثناء الطريق، ذلك الهدف النبيل الذي تم تشييته وإغراقه في وحل الخلافات وغياب المؤسسة.

الملف الدامي.. إلى متى؟

يشعر كل مواطن فلسطيني بحجم وعمق المشكلة الأمنية الداخلية، وبرغم آلاف الشهداء والجرح كنتيجة العدوان الإسرائيلي، إلا أن قضايا الجريمة والفوضى والقتل والسرقة والابتزاز والتهديد وغير ذلك من الجرائم أصبحت محور حديث كل يوم. وبرغم أن سجلات الشرطة نفسها لا تستطيع أن تقدم الصورة الدقيقة لواقع الجريمة حيث إن الكثير من الجرائم لا يتم التبليغ عنها، إلا أن هذه السجلات تدعو إلى الفرع وتستغيث التدخل. لقد اقتربت معدلات القتل العمد وشبه العمد لتلك المسجلة في الولايات المتحدة (وهي التي تتفوق بدرجات على باقي دول العالم في هذا المجال). فقد أدت الجريمة إلى مقتل ما يزيد عن ٥٧٤ فلسطينياً خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وتعرض ٤٢٢ فلسطينياً لمحاولة قتل. كما تعرض نحو ١٦٠٠٠ فلسطينياً للاعتداء الجسدي والإيذاء، وتسبب ذلك في ١٦٩٢ عاهة مستديمة.

كما أن البيانات تدق جرس الإنذار بالنسبة لجرائم الخطف والسرقة والاعتداء على الأملاك الخاصة والعامه. لقد تم خلال هذه الفترة التبليغ عن نحو ٥٦٠٠ شيك بدون رصيد، وتم الاعتداء على أكثر من ١٠٠٠ شرطي، وتم إتلاف مال الغير في نحو ٣٠٠٠ حالة، والحرق العمد للأملاك الغير في نحو ٥٠٠ حالة. بالإضافة للتزايد الحاد للجرائم الجنسية والاعتداء على النساء والأطفال، سواء من خلال القتل أو التعذيب أو الحجز وإساءة المعاملة.

لقد تزايدت معدلات الجريمة بهذا الشكل غير المسبوق ضمن السياق التالي:

- الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية، والحصار الجائر على القرى والمدن الفلسطينية. بالإضافة للدور الإسرائيلي في إذكاء نار الفتنة وتشجيع العنف الداخلي، وخصوصاً أنها تسيطر على غالبية الأراضي الفلسطينية.
- تدهور غير مسبوق في الأحوال المعيشية نتيجة استمرار الاحتلال وممارساته التدميرية للحياة الفلسطينية، فقد وصلت معدلات الفقر في بعض المناطق إلى أكثر من ٨٠٪.
- تدهور النظام السياسي الفلسطيني بتجلياته المختلفة، فمؤسسات السلطة الوطنية أصبحت بعيدة كل البعد عن المواطن الفلسطيني وحاجاته، ومع استثناءات قليلة في مجال التعليم والصحة وبعض الخدمات الاجتماعية، فإن التواصل بين مؤسسات السلطة والمجتمع أصبح مشوهاً. في نفس الوقت تراجع ثقة المواطنين بهذه المؤسسات، كما تراجع الثقة بالأحزاب السياسية

التي فقدت كثيرا من شعبيتها ومصداقيتها، وأصبحت في بعض الأحيان عاملا هداما يساهم في تزايد معدلات العنف في المجتمع على شتى الأصعدة. كما أن المؤسسات والأحزاب لا تملك برنامجا، ولو متواضعا، من أجل التعامل مع الانفلات الأمني غير المسبوق.

■ سيادة الثقافة الفردية النفعية، والشعور بالإحباط من قدرة المؤسسات والأجسام التمثيلية في الدفاع عن حقوق المواطنين. وبالتالي، إحساس المواطنين بضرورة أخذ الأمور بأيديهم والدفاع عن مصالحهم بغض النظر عن المصلحة المجتمعة. وتسود هذه المشاعر في ظل غياب الهدف العام والقيم والمثل الموجهة نحو هدف يشكل معنى ذا قيمة في حياة الناس، وخصوصا في ظل ضبابية المشروع السياسي وأجندات القوى السياسية التي تساهم في تشتت الهدف. كما تتعزز في ظل إحساس الغالبية بأن مجموعة محدودة في المجتمع تتكسب وتستفيد من المرحلة.

■ انتشار الثقافة العنفية والإحساس العام بانتزاع القيمة والصفات الإنسانية عن الفلسطيني بيد الفلسطيني نفسه (Internalized Dehumanization) والقناعة لدى جيل الشباب خاصة بأهمية صفات (الفهولة) و(الفتوة) و(الشطارة) في الوصول للأهداف وتحقيق الذات، وضعف مساهمة مؤسسات الإعلام والمؤسسات التربوية والمؤسسة الدينية والخطباء - وخصوصا في المدارس والبيوت والمساجد - في التقليل من حدة هذه ثقافة العنف المستشرية، بل يتم تعزيرها أحيانا من خلال تبريرها ضد (الغير والضعفاء) وكوسيلة مقبولة لحل المشكلات (كالدعوة لاستخدام العقاب الجسدي ضد النساء والأطفال). ومن الملاحظ أن حوادث العنف تنتشر بشكل أكبر في المدارس والبيوت أكثر من أي مكان آخر، وأن الاعتداءات وخصوصا ضد النساء والأطفال تتم داخل البيوت في غالبها.

■ ما زال الإنفاق على (الأمن والنظام الداخلي) مرتفعا بكل المقاييس، فقد تم إنفاق أكثر من ٣٢٪ من موازنة ٢٠٠٣ على هذا البند. كما توظف الأجهزة الأمنية أكثر من ٤٠٪ من موظفي السلطة الوطنية الذين وصل عددهم ١٤٢ ألف موظف. وفي نفس الوقت، وبرغم التزام السلطة في تحديد سقف التعيينات، إلا أنه تم تعيين ٣٤٤٠ موظفاً جديداً في الأجهزة الأمنية زيادة على السقف المسوح به. في نفس الوقت يتم تخصيص أقل من ٢,٤ دولار من الموازنة الحكومية لكل شخص في النظام التعليمي سواء كان معلما أو طالبا أو إداريا، حيث أن قطاع التعليم يوظف ويستوعب نحو مليون فلسطيني (نحو ثلث المجتمع).

■ تدهور أداء الأجهزة الأمنية وقدرتها على الضبط الداخلي والخارجي، وقد كانت هذه الأجهزة في الأصل موضع حوار مجتمعي حول طبيعة بنيتها وتنظيمها وسياساتها ودورها وقدرة قياديتها على التعامل مع القضايا ذات الطبيعة الاجتماعية، حيث ساد منطق (الأمن) التقليدي على منطق



وأهمية فهم (العوامل الاجتماعية الاقتصادية) في التعامل مع الجوانب المرتبطة بالجريمة.

■ وفي مجري الانتفاضة الأخيرة تم هدم عدد كبير من مقرات الأجهزة الأمنية، وفي كثير من المواقع لا توجد حتى غرفة لحجز المجرمين، كما اختفى (وخصوصاً في الضفة الغربية) الشرطي من الشارع مما أوحى بشكل أكبر من السابق بغياب سيادة القانون، وبرز أهمية قيام الأفراد بحماية أنفسهم بأنفسهم، وسهل قيام آخرين بالتفكير بالاعتداء على الحق الخاص والعام. وكما أن مخالفة القانون من جانب من يفترض أن يحافظ على الأمن أو يروج له ومساهمة البعض في مخالفة القانون والتشجيع على ذلك، هو عامل حاسم في إعطاء الجريمة مظهر الشرعية والقبول.

■ إن الشعور بغياب سيادة القانون وخصوصاً مع تدهور وضع القضاء والتشريع الفلسطيني، وعدم الثبات في تطبيق القانون، وتطبيقه بشكل متباين حسب الفئات الاجتماعية ومفهوم المحسوبة، أو غياب القدرة على تطبيقه أصلاً لأسباب عملية، تشكل جميعها عوامل ذات تأثير حاسم في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع. فالجريمة إذا ظاهرة سياسية اجتماعية واقتصادية ومؤسسية، متعددة ومتداخلة الأبعاد.

■ نحن لا نقدم هنا تحليلاً متكاملاً للموضوع، بل نعاود إثارة القضية والبناء على النداءات الكثيرة للعديد من المؤسسات والشخصيات الفلسطينية لوقف هذه المهزلة، والعمل الجاد على حل الأسباب المؤدية لها، والتعامل مع جوهر المشكلة وليس تقديم حلول لا ترقى لتكون حتى (علاجية)، والعمل على وضع توصيات وحلول وقائية، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية في انتشار الجريمة وتزايد معدلاتها. ولذلك، فإن ما نقدمه، كما يقدمه الآخرون، فرضيات واجتهادات بحاجة لدراسة متعمقة علمية وميدانية غير موارد أو مجاملة، وذلك بهدف تعزيز الدور الحقيقي والمفترض للأجهزة الأمنية بالتشارك مع المؤسسات الأخرى التي عليها واجب كبير أيضاً في محاربة الجريمة والعنف الداخلي. ولذلك لا بد أن يصار إلى تشكيل فريق وطني من علماء الاجتماع والجريمة والاقتصاد والنفس لتدارس الحلول العلمية والعملية للقضية المثارة. وتقديم برنامج متكامل وشامل وواضح المعالم، والعمل الدؤوب من كافة المؤسسات من خلال تقسيم العمل والواجبات وتكامل الأدوار، بحيث لا تضيع (الطاسة) ويتهرب الكل من مسؤولياتهم، ويمكن تطبيق مثل هذا البرنامج فقط ضمن التزام سياسي من الدرجة الأولى في مواجهة ما يشكل الضربة القاصمة، التي قد تؤدي إلي تدمير المجتمع الفلسطيني من الداخل وتبديد أحلامه في الوصول لمشروعه الوطني.



دمج الطلائع والشباب في التنمية

تقوم وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية، وبدعم لجنة وطنية وأخرى شبابية، وبالتعاون مع جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية ودعم من "اليونيسيف"، بالإعداد النهائي للسياسة الوطنية للطلائع والشباب في التنمية الفلسطينية بكل مجالاتها ومستوياتها، ولا تهدف إلى عزلهم كمجموعة مستهدفة ومنفصلة عن باقي المجتمع. إن استهداف الطلائع والشباب من خلال برامج ومشاريع محددة مهم جدا، لكنه غير كاف. فقد تقوم مثل هذه البرامج والمشاريع بتحسين أوضاع الطلائع والشباب، إلا أنها لا تقوم بدمجهم في المجتمع. إن النموذج الذي تقدمه السياسة الوطنية قائم على التعامل مع الطلائع والشباب وليس فقط كقوة مستهدفة، ولكن كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها، تؤثر وتتأثر في مختلف نواحي الحياة، وكرؤية للتنمية تحتاج للبحث والتفكير والتخطيط للتنمية. إن أي إطار تحليلي لدمج الشباب في التنمية يجب أن يأخذ ما يلي بعين الاعتبار:

- إن موقع الشباب في المجتمع ودورهم يتأثر بنوع علاقتهم مع الفئات العمرية الأخرى. فالمجتمع يقوم، بشكل أساسي، على هرمية العمر والجنس، حيث تبقى الميزات الرئيسية في سلم السلطة بيد الكبار من الرجال. ولذلك فإن دمج الطلائع والشباب في المجتمع يعني السعي لتغيير طبيعة العلاقة الهرمية وتعديلها، بحيث تقوم على الاحترام المتبادل واحترام حقوق جميع الفئات العمرية.
- إن موقع الشباب ودورهم يتأثر بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، فالمجتمعات التي تعاني من وضع تنموي غير متقدم، لا يمكن أن تقترض أن وضع الشباب فيها سيكون أفضل بكثير. ولكن في المقابل، فإن الاستثمار في الإنسان، وخاصة في الأطفال والشباب وتكريس المصادر المتوفرة بهذا الاتجاه سيؤدي لتنمية بعيدة الأمد في مجالات التنمية البشرية.
- إن تنمية الشباب والتوجه لهم كقوة مستهدفة مهم، لكن الأهم هو تحليل وفهم العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى مساهمتهم ودورهم في تنمية المجتمع بكافة مجالاته حاليا وفي المستقبل، ولذلك فإن تقييم جودة أي سياسة أو برنامج أو مشروع يجب أن يتم آخذا بعين الاعتبار (بعد) العمر: موقع كل فئة عمرية من التنمية والفوائد والتبعات التي تنتج عن مثل هذه التنمية لكل منها.
- يتأثر وضع الطلائع والشباب ليس فقط بالبرامج الموجهة لهم، بل يتأثر بشكل أكبر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والأطر القانونية كافة. ولذلك فإن دعم دمج الشباب في المجتمع يستدعي الأخذ بعين الاعتبار موقع الشباب ومصالحهم وأولوياتهم ووجهة نظرهم من كل سياسة وبرنامج وقانون.



■ إن وجهة النظر (الشبابية) تتطلب تحليل الأدوار والعلاقات للكل، وبين كافة الفئات العمرية في كل جهد تنموي: من يقوم بماذا؟ من يملك ماذا؟ من يقرر؟ من يكسب؟ من يخسر؟ كما أنه يجب التعرف على من الطلائع والشباب يستفيد ومن منهم يخسر، فهذه الفئة ليست فئة متجانسة تعيش تحت نفس الظروف.

■ إن وجهة النظر (الشبابية) تتطلب النظر إلى علاقات القوة داخل الأسرة، وفي المجتمع والسوق والدولة، وتأثير كل حيز على باقي المجالات. إن موقع الطلائع والشباب داخل الأسرة لا ينفصل عن الثقافة والقوانين السائدة والأدوار الاقتصادية. كما أن دور الطلائع والشباب في الاقتصاد والتعليم مثلاً يعتمد على سياسات الدولة وطبيعة أولوياتها. وفي المقابل، فإن دور الشباب في الحياة العامة يعتمد على طبيعة الأسرة والقوانين والأوضاع الاقتصادية ومدى ملاءمتها لدعم مشاركة الشباب في التنمية.

■ إن تنفيذ السياسة الحالية غاية في الأهمية من حيث تحسين أوضاع الشباب في المجتمع، كما أن تقديم الخدمات في المجالات التعليمية والصحية حيوي، ولكنه فلسفة الدمج المطروحة تتطلب أخذ الشباب بعين الاعتبار في كافة السياسات بما في ذلك باقي السياسات الاجتماعية، وسياسات سوق العمل، وسياسات الإسكان، والمياه، وكذلك السياسات البيئية، والسياسات التجارية ومجمل السياسات الاقتصادية من حيث تأثيرها وإمكانية تأثرها بالشباب.

■ إن الطلائع والشباب موجودون في كافة المؤسسات، ليس بحضورهم الجسدي بالضرورة، ولكن في سياسات وبرامج ومشاريع هذه المؤسسات، وفي تأثير ما تقوم به على هذه الفئات، فالطلائع والشباب موجودون في وزارة الصحة والتعليم والمرأة والبيئة والاقتصاد والتخطيط والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات. وفي نفس الوقت توجد وزارة تستهدف الشباب بشكل مباشر. إن عمل هذه المؤسسات مترابط ترابطاً شديداً وقد يؤثر على وضع الطلائع والشباب حالياً وبشكل مباشر، ولكن وبشكل أكبر في المستقبل وبشكل غير مباشر.

■ إن دمج الطلائع والشباب يتطلب (تبعاً لفئتهم العمرية) تمكينهم من كافة المستويات: التمتع بالحاجات الأساسية (التغذية والسكن والصحة)، والفرص المتساوية في التعليم والعمل والأجور والوصول للمصادر وتوعية الفئات العمرية المختلفة لحقوقهم والتصحيح الثقافي ليتلائم مع مجتمع يحترم جميع أفرادهِ ويعطي للطلائع والشباب التقدير اللازم، والمساهمة الفعالة في

اتخاذ القرار على كافة المستويات (الأسرة، والمؤسسات المجتمعية الأخرى)، ودعم وصول الشباب لمصادر الملكية والقرار في يتعلق بالمصادر المادية والمؤسسية.

■ إن التنمية البشرية تنظر لكافة فئات المجتمع ليست كصناعة لتنمية بل كمستفيدة منها أيضا، وتأخذ مفهوم (الاستدامة) بجديّة، وذلك فإن تكريس مفهوم استدامة التنمية يقع في صلب المنظور (الشبابي) للتنمية ويدعم حالة التوازن بين الأجيال.

■ إن ما هو جيد للشباب، على مستوى تقديم الخدمات المباشرة أو على مستوى التفكير من منظور شبابي في عملية التنمية ككل، هو جيد للمجتمع. كما أن ما هو جيد للمجتمع هو جيد للشباب، بالتالي، فإن دمج الشاب في التنمية يتطلب منهجا تبادليا يتطلب الاهتمام بالشباب لصالح تنمية المجتمع، وبالتنمية من أجل صالح كافة الفئات والأجيال المستقبلية.

■ إن دمج قضايا الشباب وأولوياتهم في البرامج والمشاريع يعني القيام بذلك في كافة مراحل المشروع: التصميم والتخطيط، والتنفيذ ومراقبة الأدوار، والتقييم. من أجل ذلك، تقترح السياسة لكافة العاملين في كافة المشاريع (سواء الموجهة للشباب أو لباقي الفئات أو للمجتمع ككل) النظر في لائحة المؤشرات لتقييم إذا ما كانت مشاريعهم (ودية للشباب) أو تأخذ الشباب ومصالحهم ووجهة نظرهم بعين الاعتبار.

ومن أهم هذه المؤشرات:

التقييم العمري للمشاركين في تصميم المشروع والاستفادة منه، والأخذ بعين الاعتبار الظروف والحاجات الخاصة بكل فئة عمرية عند تصميم المشروع، وهل يشارك الشباب في مراقبة الأداء والتقييم؟، وهل يدعم المشروع قدرة الشباب على التنظيم والدفاع عن حقوقهم؟



الزيت والزعتر ومقترحات رئيس الوزراء!

التكلفة السنوية الأساسية تزيد عن ٣ بليون دولار!

بناء على ما جاء في خطبة الجمعة التي ألقاها رئيس الوزراء بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٦ في أحد مساجد غزة، حول الاكتفاء بالزيت والزيتون والزعتر (وطبعا الخبز)، ارتأت "البيدر" أن تساهم في الحوار حول هذا المقترح (الشعار)، وأن تقوم بحساب التكلفة السنوية لما يقترحه رئيس الوزراء. وتقوم عملية الحساب على الافتراضات التالية:

- تبقى الأسعار الحالية ثابتة، بغض النظر عن قانون العرض والطلب الذي يؤكد على أن أي زيادة في الطلب على المواد المذكورة سيؤدي إلى ارتفاع غير محدد في الأسعار.
- لا تشمل الأسعار المذكور تكاليف الحاجة للاستيراد، والتكاليف المرتبطة بذلك من جمارك ومواصلات ورسوم وتكلفة الطاقة للطحن والخبز.
- كما لا تشمل التكاليف إدارة عملية تخزين وتوزيع وإيصال المواد للمواطنين.
- بقاء عدد السكان على ما هو عليه حاليا (أي نحو ٣,٨ مليون نسمة).
- لا تشمل المبالغ المطلوبة تكاليف المدارس والمستشفيات ومراكز الرعاية للطفولة والأمومة والتطعيم والمواصلات والتكاليف الإضافية للعناية بالأطفال، وكافة تكاليف إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، كما يفترض أن السلطة لا تقدم أي رواتب لأي موظف مدني أو امني أو أي عضو مجلس تشريعي أو وزير.
- حجم الاستهلاك للمواد المذكورة يتناسب مع ثلاث وجبات كاملة بدون أي وجبات إضافية أو مواد أخرى.
- العناصر الغذائية التي يوفرها هذا النوع من الغذاء من الاحتياج اليومي لغذاء متكامل: الكربوهيدرات (ليس بكل أنواعها) وبعض الدهون وجزء قليل من الاحتياج اليومي لبعض الفيتامينات. بينما لا يوفر العناصر الأكثر حيوية مثل البروتينات وغالبية الفيتامينات والمعادن.
- السعر المستخدم يعكس متوسط الأسعار لكل المناطق والتي تتباين الأسعار فيها.
- متوسط استهلاك الفرد من المواد المذكورة والتكلفة:



الخبز: ٣ أرغفة صغيرة للوجبة، ٣ وجبات، ٩ أرغفة، السعر الحالي للخبز مدعوم بنسبة تزيد عن ٥٠٪ (٨, ١ شيكل يوميا، ما يعادل ٤, ٠ دولار).

الزيت: ١٨ شيكل للكيلو، العائلة المكونة من ٦ أفراد تستهلك ١ كيلو يوميا، استهلاك الفرد (٦/١ من الكيلو) أي بتكلفة (٣ شيكل يوميا، ما يعادل ٦٦٦٦, ٠ دولار).

الزيتون: سعر الكيلو ١٢ شيكل، العائلة المكونة من ٦ أفراد تستهلك ١ كيلو يوميا، الاستهلاك للفرد (٦/١ كيلو) أي بتكلفة (٢ شيكل للفرد، ما يعادل ٤٤٤, ٠ دولار).

الزعر: سعر الكيلو ٢٠ شيكل، العائلة المكونة من ٦ أفراد تستهلك (٢/١ كيلو يوميا)، أي (١٢/١ من الكيلو للفرد)، أي بتكلفة (١, ٦٦٦ شيكل للفرد، ما يعادل ٤٠, ٠ دولار).

■ المتوسط التقريبي المطلوب لاستهلاك الفرد اليومي = ١, ٩١ دولار.

■ المتوسط التقريبي لاستهلاك الفرد سنويا = ٦٩٨ دولار.

■ المتوسط التقريبي لاستهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سنويا من الزيت والزعر والزيتون والخبز = ٦٩٨ دولار.

■ مضروبا بعدد الفلسطينيين (٢, ٨ مليون نسمة) = ٢, ٦٥٢, ٤٠٠, ٠٠٠ دولار

أي أن التكلفة الأساسية المطلوبة للزيت والزيتون والزعر مع الخبز تزيد عن ٢, ٥ بليون دولار.



بيدرا بيدرا!

عشنا حتى اليوم ٥١ عدداً من أعداد البيدر، هذا العدد خاص جداً وله مكانة مميزة لدى جميع العاملين والمشاركين في إعداده. فهو يأتي في مرحلة دقيقة نحتاج فيها للتطلع للمستقبل، ولتقديم المصلحة العامة على الخاصة، ولإقتراح توصيات محددة للتقدم نحو المستقبل. نقدم هذا العدد ونحن قلقون أكثر من أي وقت سبق، فكما يقال (ظلم ذوي القربى أشد مضاضة..). يعج هذا البيدر بالحياة، نسمع من خلاله أصواتاً يبدو أنها أصبحت غير مسموعة من صناع القرار مع ارتفاع أزيز الرصاص وضجيج الخطابات المشتعلة، وفي هذا العدد، نرى وجودها وننتشارك في تجارب لا يمكن أن تمر بدون أن نلاحظها. نرجو أن نوصل أصواتهم وصورهم لعل... مستقبلاً أفضل يأتي... وهذا ممكن...

■ خلف الجدار:

أردنا في هذا العدد التذكير، إن نفعت الذكرى، بأن عشرات الآلاف من الفلسطينيين ما زالوا يعيشون محاصرين خلف الجدار بكل ما يعني ذلك من معاناة وظلم، فكيف يصل الأطفال للمدرسة، وكيف للمريض أن يصل للمشفى، وكيف لا يسمح لطفل عمره أقل من سنة أن يرافق والدته لأنه غير مسجل لدى الإسرائيليين، وكيف يتم إصلاح التلاجة إذا تعطلت، وكيف نصل للأرض لنزرعها بالزهرة والفقوس: كيف لنا أن ننسى كل ذلك..؟ عيب أن ننسى!

■ الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني.. جميلة:

ليس أجمل من وجوههم إلا أرواحهم، كل واحدة وواحد منهم. أحببتهم من أول مرة وسأبقى أحبهم، عاطفي؟.. لا ضير في ذلك، أن نكون عاطفيين أفضل من أن لا نحس بالآخر، ولكن هذا الإحساس مفعم بالأمل والفخر، فهن وهم الأمل المتبقي لقطاع غزة وفلسطين، اللاعنف، بلادي بلادي، فلسطين أكبر منا جميعاً، إنني اخترتك يا وطني...، وقفوا بين حبات الرصاص (نعم هذا حقيقي وليس جزء من فيلم خرايف) واحتضنوا الجندي المجهول يطمئنه، فلهن ولهم تذهب الجائزة الأولى. فليتعلم متخذو القرار وليستفيدوا من هذه التجربة. مصلحة الوطن والشعب فوق كل مصلحة.

■ الحكمة لدى الكبار:

تحدثنا مع الكبار، وفي هذه الأوقات نفتقد لحكمتهم ونفاذ بصيرتهم، فمن ليس له كبير؟.. رئيس مجلس الأمانة في جامعة بيرزيت وأكثر، ورئيس جامعة الأقصى وأكثر، وناشطة تعطي للصبر

والتفاني والإبداع معنى جديداً من خانيونس.. وغيرهم كثير. حكمتهم وحكمتها، نشارككم فيها، نرجو أن تكون الخبرة والحكمة.... الحكم.

■ كرمل... رام الله وغزة:

رزق أخي بحفيدة سماها أبواها (كرمل)، مميزة أنت يا كرمل، فأنت واحدة من أولئك الذين أرادت الأقدار أن تجعلهم أجمل وأكثر حظاً في الحياة، متكاملة أنت لفلسطين- مسيحية ومسلمة وعلمانية ومنفتحة على عالم الإنسان. هذه كرمل عائلتنا، وهي أيضاً كرمل غزة التي نستضيفها كقلم شبابي نفاخر فيها أنفسنا والجوار... ستبقى معنا هذه الكرمل... ليس في زاوية يمكن أن نحشرها... ولكن أرضها الرحبة وبحرها هو الذي يحركنا. قلم جديد.. وجه مشرق ومستقبل واعد وأجمل.

■ القوس والنشاب:

ننبه إلى دراسة (القوس)، ونريدكم أن تدققوا بها وتحصلوا على نسختكم منها. خطة متكاملة ومتناسقة لما سيكون لفلسطين إن لم يكن لدينا بديل قابل للتطبيق ومصادر يمكن التعويل عليها. أين النقاش الفلسطيني حول هذه الخطة التي ترسم الحدود النهائية من خلال خطة بنية تحتية وخطة تطوير اقتصادي، تربط المدن بعضها ببعض ولكن إلى يبقى الاحتلال مستمرا.. احتلال أقصى وتطبيع أقصى.. قوس ونشاب للمزيد أنظر/ ي:

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG327>

■ استطلاعاتنا ونصائحهم:

لسنا أكثر فخراً في فلسطين من تلك الحركة الاستطلاعية المعترف بها محلياً وعربياً ودولياً. لسنا أكثر فخراً من هؤلاء العلماء المنكبين على تطوير مناهج البحث لتصبح فلسطين قائدة في هذا المجال. لسنا أكثر فخراً من باحثنا وباحثتنا الميدانيين... يعملون بجهد وإخلاص ويخدمون قضية العلم... نتطلع لملاحظات الجميع ومقترحاتهم العلمية المحددة لتطوير مناهج البحث في هذا المجال... التجربة والخطأ والتعلم المستمر، بدل النقد غير البناء والمبني على المصلحة الحزبية اللحظية، نتطلع لاحترام أكبر للرأي العام الفلسطيني، فلا تقتل الرسول، إذا لم تعجبنا الرسالة... وهي ستعجبنا في أوقات ولن تعجبنا في أوقات أخرى، فهذا هو الرأي العام... كالبحر... يوم لك ويوم عليك... المهم هو استخلاص العبر.



لغزة... سلام أت!

من منكم لا يعرف غزة سيبقى ابد الدهر لا يعرف هذا التكامل الإنساني لكل فلسطيني داخل ذاته، وسيستمر بالعيش مع الانطباعات والتعميمات الخاطئة حول غزة وأهلها. وفي المقابل. من يعيش في غزة كل عمره، وخصوصا الجيل الشاب، قد يمل المكان ويصل حد الاكتئاب والتفكير بكل الخيارات ولكن دون جدوى، ولا أدل على ذلك من الإحصائيات التي تشير إلى أن أكثر من ٥٥% من شباب غزة الذكور يرغبون في الهجرة لو أتحت لهم الفرصة. هذا معدل يزيد عن أي معدل سابق، حتى خلال الاحتلال الكامل والإجتيحات لم تصل النسبة إلى أكثر ٢٥%. إن النظرة (الفوقية) لغزة ولمن يقطنها من قبل بعض صناع القرار- على كافة المستويات- تخدم أغراضا عديدة أهمها تخلص المسؤولين من الشعور بالمسؤولية العملية تجاه غزة، فغزة لدى هؤلاء وتقديرهم مكان (عنيف) تتخره الفوضى والظلمية والاستعداد للتطرفا.

إن آلية التعامل الحالية مع غزة وفلسطينيها، يجب أن تحمل في طياتها تقديرا ونظرة لأهلها، فهم من تحملوا وصمدوا وعاشوا كلاجئين وهم (متعودون) على الشدة والفقر والبؤس، لذلك فإنهم ليسوا كباقي الفلسطينيين، فعليهم أن يتحملوا أكثر مما هو محتمل إنسانياً، فإلى متى يواصل الساسة- من الداخل والخارج- الاستمرار باللعب بمصيرهم واعتبارهم أحجار شطرنج يلعبون بهم وبحياتهم وبحقوقهم الإنسانية التي يستحقون. يستخدمون الدين أحياناً والوطنية والصمود أحياناً أخرى من أجل تحقيق مآرب شخصية وحزبية محلية وإقليمية.

إلى متى سيتم استخدام غزة وأهلها كفرصة للتلاعب وتحقيق المصالح السياسية الضيقة لهذا الطرف أو ذاك؟ ويبقى السؤال: من منكم يحب غزة؟؟ لا أعتقد أن بعض السياسيين والممولين يحبون غزة، بل هم يكرهونها في أعماقهم، ويتمنى الكثيرون منهم أن تغرق في البحر، وإن لم يستطع اسحق رابين تحقيق أمنيته في حياته، ولم يستطع ذلك خلفاؤه بمن فيهم شارون، فإننا نقوم بذلك بأيدنا ونتقن قتل أنفسنا وأهلنا (ظلم ذوي القربى). إن غزة وأهلها يستحقون منا كل الاحترام والحب. أخرجوا غزة من لعبتكم، أعطوا غزة فرصة، فغزة الآن، وبرغم التحديات، يمكن أن تصبح جنة فلسطين، فليس ما يمنع بشكل جدي أن تصبح منطقة سياحية من الدرجة الأولى، وما الذي يمنع أن تصبح واحة للتكنولوجيا والمعلومات، وعاصمة للمؤتمرات العربية والدولية، والمهرجانات الأدبية والثقافية والفنية والدينية، وما الذي يمنع أن ننشئ فرق الدبكة ونخرج المسرحيات والأفلام الملتزمة إنسانياً، ونقوي المزارعين والصناعيين، ونحافظ على البيئة.

العمل من أجل غزة وحده يمكن له أن ينقذنا من الذهاب إلى اللاعودة. العمل المثابر المنهج ومن القلب والعقل يمكن له أن يستثمر هذا الطاقات البشرية الهائلة في غزة، ويذهب بها إلى حلم يمكن أن يتحقق.



حديث رافيا

شرفني أهلي في رفح (رافيا) بدعوة للزيارة وتبادل الأفكار حول (الأزمة وسبل الخروج منها)، واعتقاداً مني بأن من واجبي أن أوثق الأمل في النفوس، حضرت مداخلة فيها ما فيها من مقولات أكاديمية- وأدبية للتحريض على التفاؤل في ظل عمومية التشاؤم. لم يخطر ببالي بأن الأمل الذي حاولت جلبه هو الذي خرجت أنا به، فقد زرت نادي خدمات رفح واستقبلتني مجموعة من شباب النادي استقبلاً صادقاً، استقبلاً فيه محبة. لاحظت أن المكان يعج بالحركة والنشاط. قاعة رياضية ليس لها مثل في فلسطين، مئات من الفتيان والشباب الذي يتابعون مباراة ويشجعون فريقهم، مكتبة متواضعة ولكن ذات أهمية في جنوب البلاد، ومركز للحاسوب يقدم الدورات والخدمات للمهتمين، ووحدة للمرأة واهتمام متزايد بقضاياها. وكان المكتب الرئيس الذي يستخدم كغرفة للاجتماعات أيضاً يعج بعشرات وعشرات الكؤوس والجوائز التي فازت بها فرق الناي، والدروع التي حصل عليها النادي لخدماته في كل المجالات.

قد يعتقد الكثيرون نشاط وإشعاع هذا النادي رهينة للحاجز الإسرائيلي القريب. وجدت أن النادي قد حقق انتصارات رفحية- فلسطينية في أنحاء مختلفة من العالم وخصوصاً في العالم العربي- لبنان والأردن ودول خليجية. كما لقت نظري هذا التنوع العمري، فالمعلم الكبيرة القدوة أصر على إظهار الفخر بإنجازات ناديه والشباب من حوله، نفسه كريمه ويحب العطاء، وكذا الإدارة الطامحة للمستقبل، والداعمون الذين يحاولون كل الجهد لتحقيق التطور والتغيير.

وكانت الندوة هي صلب الموضوع، حضرها جمهور في غالبه من مؤيدي حركة "فتح"، فعجت القاعة بالرغبة في تجاوز الأزمة، والوصول إلى حل ما، وما بين تفاؤل الكبار والصغار وتشاؤم الأكاديميين وبعض الشباب، تحدثنا عن مركزية الإنسان والثقافة والوعي، وتوصلنا إلى أن السلم الاجتماعي هو السبيل الوحيد. لقد رأيت رغبة في التغيير، وتأكدت أنه ليس كل مناصري "فتح" من الأغنياء والمقتدرين، ولأن الأزمة المعيشية لدى الغالبية العظمى هي أزمة حقيقية، فإن حلاً حقيقياً يجب أن يأتي قريباً، فالشعور بالقمع، الذي يتم تبريره بكل الأسماء والأوصاف والألوان، سيؤدي فقط إلى التحرك للتغيير، وإن لم تكن الوسائل السلمية التفاوضية متاحة فسيذهب البعض إلى وسائل بعيدة وغير مرغوبة.

معاناة أهل رفح هي معاناة حقيقية تحت الاحتلال في ظل طائراته ومدافعه وفي ظل الإحساس الرهيب بالتجاهل والقمع. رفح، طاقة هائلة ورغبة وأمل في الأفضل، ولكن هل تتحول هذه الطاقة إلى عامل للبناء!! كل ذلك ممكن، ولكن الصدق والإرادة السياسية لدي القياديين، والتفكير أولاً وأخيراً بأطفال وشباب تشكل نقطة البداية والطريق نحو المستقبل. شكراً لرفح وأهلها الذين أكدوا لي أن الأمل ما زال موجوداً.



مسيرة المليون... لم لا؟؟

يبدو أن مسيرات المليون كان لها وقعها في مجتمعات عديدة، وخصوصاً تلك التي مرت بمراحل انتقالية، ومرت بحالات مخاض سياسي أو عسكري. ففي جنوب أفريقيا وبولندا والهند ودول أخرى، تمت دعوة الشعب للحسم في مراحل حاسمة. وفي نفس الوقت، استطاعت القوى السياسية الفلسطينية تجميع مئات الألوف في مناسبات معينة، فالمسيرات الخضراء التي رعتها حركة "حماس" في قطاع غزة وقت الحملة الانتخابية تعد بمئات الألوف. واستطاعت "فتح"، وضمن احتفالاتها بذكرى الانطلاقة حشد مئات الألوف أيضاً. إذا أين ذهب كل هؤلاء؟ ولماذا لم يتم اللجوء لهم أنفسهم في حسم الصراع الدائر، وخصوصاً أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، بكافة أطيافه، لا يمكن لها أن تكون قابلة بحالة الاستنزاف التي تفرضها الفئات المتطاحنة.

إذا، كيف يمكن للشعب أن يدافع عن نفسه وأن يزدود عن حماه، من أجل إنقاذ حياة الآباء والأمهات والأبناء والبنات؟ مسيرة المليون (أو أقل بقليل)، من الناخبين الذين ساروا بمسيرات التأييد بكل حماس وتشوق للمستقبل، فسلموا الراية لفصائل تتناحر على السلطة والنفوذ والمال بكل ثمن، هؤلاء الذين ساروا مرة أو أكثر، لا بد أن يسيروا مرة أخرى. هذه هي الفرصة لحماية الشعب من "ممثليه"، هذه هي الفرصة ليستطيع الشعب أن يستعيد جزء من قوته المسلوقة مرة من هذا الفصيل ومرة من ذلك. هذه هي الفرصة الحقيقية لاستعادة المبادرة وحماية ما تبقى من كرامة ومن قضية فلسطينية. مسيرة المليون ستشكل نقطة الحسم في مجريات الصراع وتذكر أطرافه بأن الشعب هو المصدر الحقيقي للقوة والسلطة. ويبقى السؤال، من هو المعنى بالسعي لتنظيم هكذا مسيرة سلمية، تتشابك فيها الأيدي من أقصاها إلى أقصاها؟ تقع المسؤولية الرئيسة على عناصر ما يسمى بالمجتمع (المدني) وقواه الديمقراطية، في كافة أنحاء فلسطين والشباب والمجتمعات العربية. إن الاختيار الحقيقي لهذه القوى هو الآن، وأعتقد أن الوضع الحالي هو (وبكل حزن) يشكل الفرصة الحقيقية لعودة هذه القوى المجتمعية لدورها الذي لعبته تاريخياً، من خلال تنظيم المجتمع وتحشيد حوله فكرة النزول للشارع من أجل لجم التدافع نحو العنف والتعطش للقتل. وهنا يأتي دور الإتحادات وتعداد الداخلين في عضويتها عشرات الألوف، والنقابات التي تضم في سجلاتها عشرات أخرى، والمنظمات الأهلية التي تقدم خدمات لألوف أخرى، ومنظمات الشباب والمرأة والغرف التجارية والعناصر المكونة للقطاع الخاص. ويمكن أيضاً العودة للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمؤسسات الإعلامية وغيرها. إذا، من الناحية النظرية، كل شي ممكن، وتجميع مليون شخص للتظاهر من أجل وقف الاستهتار بالدم وبالحياة ممكن، وتبقى المهمة الصعبة في تكريس الإرادة ووجود القيادة التي نتاجها وجاء الوقت



لظهورها. مسيرة من فلسطينيين في غزة والضفة وباقي فلسطيني الشتات، ومن عرب ومتضامنين من كل أنحاء العالم.

يمكن للباحث والأكاديمي أن يرغب وأن يقترح، ولكن هل سيأتي الواقع بما يجعل الرغبة والاقتراح واقعاً ملموساً أو معاشاً؟





برنامج دراسات التنمية

برنامج دراسات التنمية هو أحد البرامج المتخصصة في جامعة بيرزيت. أنشئ البرنامج في العام ١٩٩٧ كامتداد لمشروع التنمية البشرية الذي قام بإصدار أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين.

يشرف على عمل البرنامج ونشاطاته لجنة تتألف من عدد من الأكاديميين والإداريين في جامعة بيرزيت، ويدعم البرنامج أكاديميا وفنيا الوحدات العاملة في الجامعة. كما وينسق البرنامج أعماله مع مؤسسات المجتمع الحكومية منها وغير الحكومية ويستعين في متابعة أنشطته ومشاريعه بمجموعة من اللجان الاستشارية وبلجنة وزارية تضم ممثلين عن الوزارات المعنية بتقرير التنمية البشرية الدوري وبفرق متخصصة من الخبراء والمستشارين في مواضيع تنموية مختلفة.

يسعى البرنامج إلى بلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني المتجددة، وإلى نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية. ويتم تحقيق أهداف البرنامج من خلال القيام بالمهام التالية:

- ❖ إعداد الأبحاث والدراسات التنموية في المجالات النظرية والتطبيقية.
- ❖ إعداد المسوحات واستطلاعات الرأي.
- ❖ إصدار تقرير دوري حول التنمية البشرية في فلسطين، أسوة بأقطار أخرى في العالم.
- ❖ إنشاء مركز للمصادر التنموية يضم مراجع حول التنمية وقواعد للبيانات.
- ❖ تنظيم نشاطات تنموية توعوية بهدف تعزيز النهج التموي في المؤسسات الفلسطينية.
- ❖ تنظيم نشاطات مجتمعية توعوية ضمن المجموعات المهمشة في المجتمع وذلك بهدف تمكين هذه المجموعات ودمجها ضمن مختلف النشاطات التنموية.